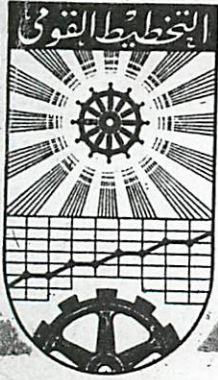


جمهورية مصر العربية

التخطيط القومى
واحدة فصل ٣٧/١



مذكرة خارجية رقم (١٣٥٥)

دراسة تحليلية

عن

الأجور والإنتاجية فى الإقتصاد المصرى

إعداد

دكتور / محمد عبد الفتاح منجى

أغسطس ١٩٨٣

محتويات الدراسة

صفحة

١	١	تقديم
٢	٢	الأجور والإنتاجية فى قطاع الزراعة والرى
٨	٣	الأجور والإنتاجية فى قطاع الصناعة والتعدين والبتروىل ...
١٣	٤	الأجور والإنتاجية فى قطاع الكهرباء
١٧	٥	الأجور والإنتاجية فى قطاع التشييد
	٦	الأجور والإنتاجية فى قطاع النقل والمواصلات . التخزين
٢١		وقناة السويس
٢٥	٧	الأجور والإنتاجية فى قطاع التجارة والىال
٣٠	٨	الأجور والإنتاجية فى قطاع الإسكان
٣٤	٩	الأجور والإنتاجية فى قطاع المرافق العامة
٣٨	١٠	الأجور والإنتاجية بالخدمات الأخرى
٤٢	١١	الأجور والإنتاجية على المستوى القومى
٤٧	١٢	النتائج والتوصيات

دراسة تحليلية

عن

الأجور والإنتاجية في الإقتصاد المصرى

١. تقديم :-

غالباً ماتهمل الدول النامية ، فى غمار عمليات التنمية بمراحلها المختلفة ، دراسة كثير من الظواهر الإقتصادية المؤثرة على مسار ومعدلات التنمية مما يؤدي بالضرورة وبصفة خاصة فى الأجلين المتوسط والطويل إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف التنمية بنسب تختلف من دولة لأخرى باختلاف ظروف كل منها من ناحية واختلاف درجة إهتمامها بتلك الظواهر من ناحية أخرى .

وفى مقدمة هذه الظواهر تلك الخاصة بالأجور والإنتاجية وما بينهما من علاقة وثيقة تحتاج إلى تتبع مستمر وتحليل متعمق للحد من أى تطور غير سليم لأى منهما أو لكليهما معاً وفى التوقيت المناسب ، حيث أن إجمالى الأجور يمثل من ناحية تكلفة العمل فى مختلف القطاعات الإقتصادية وبالتالي على المستوى القومى ويمثل من ناحية أخرى دخول الأفراد العاملين والتي تعكس مستويات معيشتهم وعليه فإن عدم التخطيط السليم لتطور هذه الأجور سوف يحد كثيراً من إمكانية التخطيط المناظر لأسعار مختلف المنتجات والخدمات ومال ذلك من تأثير مركب على مسيره التنمية ، ومن ناحية أخرى تمثل هذه الأجور عوائد العمل لمختلف فئات العاملين بأجر ويتحتم أن تكون الحدود الدنيا لهذه الأجور كافية على الأقل لإشباع الحاجات الأساسية لهؤلاء العاملين ومن يعولونهم وذلك مقابل حد أدنى من الأداء يمكن أن يترجم فى شكل متوسطات لإنتاجيه العمل وهو الأمر الذى يؤكد وجود علاقة وثيقة ومركبة بين تطور كل من الإنتاج والأجور والإنتاجية قطاعياً وقومياً ، آخذين بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على هذه العلاقة وفى مقدمتها الأسلوب الفنى المستخدم فى الإنتاج وهذا يؤكد ضرورة دراسة عنصرى الأجور والإنتاجية فى وحدة متكاملة فى هذه الدراسة التى تستهدف من تحليل التطور التاريخى لعدد من المؤشرات الإقتصادية التعرف

على مدى سلامة العلاقة بينهما كل من الأجور والإنتاجية
وحتى نتمكن من الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي من شأنها معاونة متخذي القرار
في إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لضمان سلامة مسيرة التنمية في مصر .

وفي مقدمة هذه الدراسة يمكن ابراز الحقائق التالية :-

أ - تعتمد الدراسة على بيانات أساسية مستقاة من تقارير المتابعة التي تعدها
وزارة التخطيط حيث تمت معالجتها آلياً لإستخراج بعض المؤشرات اللازمة
للتحليل وكذلك الأرقام القياسية لكل منها للتعرف على أشكال تغيرها في
الفترة محل الدراسة .

ب - إعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية طويلة من البيانات تغطي الفترة من عام ١٩٦٠
حتى عام ١٩٧٩ أى لفترة عشرين سنة متتالية مغطية بذلك مراحل تنمية متباينة .

ج - سوف يبدأ التحليل بهذه الدراسة قطاعياً ، حيث تم تقسيم الإقتصاد القومي إلى
القطاعات الرئيسية التالية :-

١ - الزراعة والرى .

٢ - الصناعة والتعدين والبتروول .

٣ - الكهرباء .

٤ - التشييد .

٥ - النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس .

٦ - التجارة والمال .

٧ - الإسكان .

٨ - المرافق العامة .

٩ - الخدمات الأخرى .

ثم تنتهى الدراسة بتحليل عام على المستوى القومى يمثل القطاعات الإقتصادية مجتمعة وذلك لظهار الصورة الكلية المجمعة .

د - تم حساب متوسط الإنتاجية عن طريق قسمة القيمة المضافة لكل سنة على إجمالى عدد العاملين المناظر وذلك لدقة هذا الأسلوب مقارنة بذلك الذى يعتمد على إستخدام أرقام الإنتاج ، كما تعمدنا حساب الإنتاجية بالأسعار الجارية وتلك الثابتة بالقيمة المضافة وحتى يمكن تبين مدى تأثير التغير فى الأسعار على متوسطات الإنتاجية وتطورها .

وفيهما يلى تحليل مفصل لكل من الأجور والإنتاجية ومايرتبط بهما من مؤشرات أخرى على مستوى هذه القطاعات الإقتصادية ثم على المستوى القومى .

٢ . الأجور والإنتاجية في قطاع الزراعة والرى :-

يبين الجدول التالى رقم (١) الأرقام المطلقة والقياسية للقيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة والإستثمارات المنفدة سنوياً وإجمالى عدد المشتغلين ومتوسطات الأجور وإجمالى تلك الأجور ثم متوسطات الإنتاجية بالأسعار الجارية والثابتة وأخيراً معاملى رأس المال / العمل فى قطاع الزراعة والرى خلال الفترة محل الدراسة حيث يتبين أن إجمالى القيمة المضافة بالقطاع قد إرتفع من ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٨٧٦ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بالأسعار الجارية أى بزيادة قدرها ٥٦٣٦٪ فى حين أن هذه الزيادة تبلغ ٤٨٩٪ فقط إذا ما اعتمدنا على الأسعار الثابتة وهو الأمر الذى يوضح الأثر الضخم والمضلل للأسعار الجارية وعليه تصبح الزيادة الفعلية للقيمة المضافة فى هذا القطاع خلال العشرين سنة موضع الدراسة ٤٨٩٪ فقط بمعدل متوسط للزيادة السنوية يبلغ ٢٥٪ فقط ، وفى نفس الوقت نجد إهتماماً كبيراً قد بذل فى توجيه مزيد من الإستثمارات لهذا القطاع حيث إرتفعت الإستثمارات السنوية من ٣٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة قدرها ١٦٨٪ عن سنة الأساس وبالأسعار الجارية .

وفى مقابل ذلك إرتفع عدد المشتغلين بهذا القطاع من ٢٢٤٥ ألف عامـ فى أول الفترة حتى بلغ ٤١٦٥ ألف عامـ فى نهايتها بزيادة إجمالية قدرها ٢٨٣٥٪ أى أن الزيادة السنوية المتوسطة قد بلغت ١٤٪ وهو معدل يقل كثيراً عن نظيره الخاص بالقيمة المضافة وهى ظاهرة صحيحة بالنسبة لهذا القطاع .

أما إجمالى الأجور فى هذا القطاع فقد إرتفع من ٩٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٥٨٣٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ محققاً زيادة إجمالية قدرها ٤٩٥٩٪ بمتوسط سنوى

قدره ٢٤ر٨٪ وهو الأمر الذى إنعكس على إرتفاع متوسط الأجر من ٢٠ر٢ جنيه فى السنة عام ١٩٦٠ إلى ١٤٠ر٢ جنيه فى السنة عام ١٩٧٩ بزيادة سنوية متوسطة قدرها ٧٪ وقد صاحب ذلك إرتفاع متوسط الإنتاجية مقدره بالأسعار الجارية من ١٢٠ جنيه / عامل فى أول الفترة إلى ٦٥٠ جنيه / عامل فى نهايتها مقابل ١٤٠ جنيه / عامل فقط بالأسعار الثابتة وهذا يعنى أن متوسط معدل الزيادة السنوية للإنتاجية قد بلغ ٨٪ فقط مقابل ٢٠ر٢٪ ١٥١ ماقدوت الإنتاجية بالأسعار الجارية وفى الحالة الأخيرة فقط يكون المعدل السنوى لنمو الإنتاجية أعلى من نظيره الخاص بكل من إجمالى الأجور ومتوسطاتها فى هذا القطاع وهو تطور لايبعد كثيراً عن الوضع الصحيح وخاصة إذا ما أخذنا فى الإعتبار معامل رأس المال / العمل فى السنوات محل الدراسة والذى يظهر متواضعاً فى معظمها فيما عدا السنوات الأخيرة وهو وضع ينعكس بالضرورة على عدم إمكانية تحقيق زيادات مناسبة فى معدلات نمو و الإنتاجية وبالتالي ربطها ربطاً وثيقاً بمعدلات نمو الأجور .

- ٦ -

الزراعة و الري

جدول رقم (١)

الصفحة	الخزينة المضافة بالاصهار الجارية مليون جنيه	الخزينة المضافة بالاصهار الثابتة مليون جنيه	الاستثمارات المعددة مليون جنيه	المالي عدد المستفيدين بالاتات مشتمل
الصفحة	الخزينة المطلقة	الخزينة المطلقة	الخزينة المطلقة	الخزينة المطلقة
١٩٦٠	٤٠٥,٠٠	٤٠٥,٠٠	٣٠,٠٠	٣٦٤٥,٠٠
١٩٦١	٤٠٦,٧٠	٤٠٦,٧٠	٣٨,٦٠	٣٦٠٠,٠٠
١٩٦٢	٣٧٣,٠٠	٣٧٣,٠٠	٥١,٩٠	٣٦٠٠,٠٠
١٩٦٣	٤٢٥,٦٠	٤٢٦,٤٠	٧٣,٨٠	٣٦٣٦,٠٠
١٩٦٤	٤٧٥,٠٠	٤٥٦,٩٠	١٠٦,١٠	٣٦٧٣,٠٠
١٩٦٥	٥٨٦,١٠	٤٧٧,٠٠	٨٩,٠٠	٣٧٥١,٠٠
١٩٦٦	٦٠٨,٥٠	٤٨٥,٤٠	٨٦,٣٠	٣٨٧٧,٦٠
١٩٦٧	٦١٦,٣٠	٤٦٣,٥٠	٨٦,٦٠	٣٨٦٤,٦٠
١٩٦٨	٦٤٤,٤٠	٤٧٠,٥٠	١٠٦,٥٠	٣٨٩٦,٤٠
١٩٦٩	٦٨٨,٣٠	٤٨٠,٠٠	٦٧,٦٠	٣٩٦٤,٩٠
١٩٧٠	٧٧١,٩٠	٥١٤,٩٠	٦١,٣٠	٤٠٤٨,٣٠
١٩٧١	٧٧٤,١٠	٥٠٩,٦٠	٥٣,٣٠	٤٠٥١,٩٠
١٩٧٢	٨٥٤,٣٠	٥٣٠,١٠	٤٣,٩٠	٤٠٩٤,٢٠
١٩٧٣	١٠٦٦,٤٠	٥٤٣,٩٠	٥٧,٦٠	٤١٦٣,٨٠
١٩٧٤	١٢٨٠,٠٠	٥٤٥,٣٠	٥٤,٦٠	٤١٥٣,٦٠
١٩٧٥	١٤٦٨,٥٠	٥٥٨,٦٠	٩٤,٦٠	٤٢١٧,٩٠
١٩٧٦	١٧٤٤,٠٠	٥٦٦,٥٠	٩٨,٤٠	٤٢٦٢,٨٠
١٩٧٧	٢٠٣٧,٦٠	٥٤٩,٩٠	١٤٦,٤٠	٤١٠٣,٥٠
١٩٧٨	٢٢٨٥,٨٠	٥٨٠,٦٠	١٩١,٣٠	٤١٣٥,٠٠
١٩٧٩	٢٦٨٧,٦٠	٦٠٣,٦٠	٢٦٨,٠٠	٤١٦٥,٠٠

الأرقام السالبة الواردة بهذا العمود والأعمدة المناظرة بالجداول التالية ترجع إلى انخفاض عدد العاملين بين سنتي التقدير ، ويمكن إهمال هذه الأرقام .

٢ - الأجور والإنتاجية في قطاع الصناعة والتعدين والبتترول :-

تتضح من الأرقام والمؤشرات الواردة بالجدول رقم (٢) مدى الإهتمام الكبير الذى أولته الدولة خلال الفترة محل الدراسة لقطاع الصناعة والتعدين والبتترول ممثلاً فى حجم الاستثمارات فيه سنة بعد أخرى وما صاحب ذلك من زيادات مناظرة فى القيمة المضافة المحققة وإجمالى فرص العمل التى توفرت داخل هذا القطاع ، كما وأن الإستخدام التدريجى للأساليب الفنية المتقدمة فى الإنتاج فى كثير من أنشطة هذا القطاع والتى تتطلب بالضرورة مستويات أعلى من العمالة مقارنة بإحتياجات قطاع الزراعة والرى قد ترتب عليه الإرتفاع الكبير لمتوسط أجر العامل فى السنة فى قطاع الصناعة مقارنة بنظيره فى قطاع الزراعة .

وتشير الأرقام إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الجارية قد إرتفعت من ٢٥٦٣ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٢٢٨٦ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة قدرها حوالى ١٢٢٪ وبذلك يصبح معدل الزيادة السنوية فى المتوسط ٦٪ وذلك مقابل ١٣٣٪ فقط إذا ما أخذنا فى الإعتبار أن القيمة المضافة المحققة بالأسعار الثابتة وفى كلتا الحالتين فإن معدل النمو السنوى المتوسط هذا يعد من المعدلات المرتفعة وخاصة إذا ما أخذنا فى الإعتبار الظروف التى واجهت الصناعة المصرية وبالتحديد حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ويؤكد ذلك أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة قد إرتفعت خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ بمعدل سنوى متوسط قدره ٢٥٦٪ .

وقد ساهم فى تحقيق هذه القيمة المضافة حجم ضخم من الإستثمارات بلغت قيمته ٦٠ مليون جنيه فقط عام ١٩٦٠ فى حين أن هذه الإستثمارات المنفذه سنوياً قد وصلت قيمتها إلى حوالى ١٢٦٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة قدرها ٢٠١٢٪ عن سنة الأساس ، وجدير بالذكر فى هذا المقام أن جزءاً لا يستهان به من هذه الزيادة فى قيمة الاستثمارات

ع بالضرورة إلى زيادة الأسعار وخاصة العالمية منها بعد حرب ١٩٧٢ كما يجب ملاحظة
ق الزمنى والذي يختلف من قطاع ومن نشاط لآخر ، بين تنفيذ الاستثمارات وبين
ق الإنتاج ومن ثم القيمة المضافة منها .

أما فيما يتعلق بغرض العمل التى حققها هذا القطاع فقد إرتفع إجمالى عدد المشتغلين
حوالى ٦٠٢ ألف عامل فى العام الأول من الفترة محل الدراسة إلى حوالى ١٢٥٢ ألف
فى العام الأخير منها محققاً بذلك زيادة قدرها ١٢٤٦٪ وبمعدل زيادة سنوية متوسطة
عن ٦٪. وقد بلغت جملة الأجور المدفوعة لهؤلاء العاملين عام ١٩٦٠ حوالى ٨٨٨ مليون
إرتفعت إلى ٦٨٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة قدرها حوالى ٦٧٠٪ مما إنعكس أثره
ارتفاع متوسط أجر العامل فى القطاع من ١٤٧٦ جنيه فى السنة إلى ٥٠٦٢ جنيه فى
على التوالى ، أى أن هناك توسع أفقى فى العمالة مثلاً فى زيادة اعداد العاملين وتوسع
فيها مثلاً فى إرتفاع مستويات هذه العمالة من حيث درجة المهارة ومستوى
كما وأن نسبة من هذه الزيادة ترجع أساساً لمقابلة إرتفاع الأسعار المضطرد .

وبالرجوع إلى الأرقام الخاصة بالإنتاجية يتضح أنها قد إرتفعت من ٤٣٠ جنيه / عامل
سنة الأولى إلى ٢٥٠٠ جنيه / عامل فى السنة الأخيرة بالأسعار الجارية مقابل ٤٣٠ جنيه /
٦٩٠ جنيه / عامل على التوالى بالأسعار الثابتة وبالتالى يصبح متوسط معدل نمو
ية سنوياً خلال الفترة محل الدراسة حوالى ٢٢٪ مقابل ١٢١٪ لمتوسطات الأجور، و٢٢٪
الأجور ، أى أن معدل نمو الإنتاجية فى هذا القطاع يقل كثيراً عن معدل نمو
متوسطات الأجور وإجمالى تلك الأجور وهو أمر خطير للغاية يترتب عليه بالضرورة
تدريجى مستمر فى فائض الوحدات الإنتاجية التابعة لهذا القطاع وهو ما يفسر الشكوى
للوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام من تراكم الخسائر وعدم توفر السيولة
اللازمة لتسيير عجلة الإنتاج فى الاتجاه السليم ، ومن ثم يصبح التركيز داخل
حدات على الارتقاء بمستويات الاداء والإنتاجية بصورة شاملة ، والربط بين ذلك

وبين معدلات زيادة الأجور ، أمر حتى لضمان تنمية صناعية مبنية على أسس إقتصادية سليمة وخاصة إذا ما تأكدنا من المخصصات الإستثمارية الضخمة الموجهة لهذا القطاع والتي ترتب عليها ارتفاع متوسط معامل رأس المال / العمل من ٢٧٥٠ جنيه / عامل عام ١٩٦٠ إلى ٢٣٠٨٠ جنيه / عامل عام ١٩٧٩ وما يعكسه ذلك من ارتفاع الأسلوب الفنى للإنتاج داخل كثير من منشآت هذا القطاع.

ويؤكد التحليل السابق عدم وجود علاقة سليمة على مدار العشرين سنة محل الدراسة بين المتغيرات الرئيسية للعملية الإنتاجية داخل هذا القطاع ممثلة أساساً فى العلاقة بين الأجور والإنتاجية والإستثمارات وهو أمر يجب العمل على تلافيه وبصورة تدريجية ومدرسة فى الأجلين القصير والمتوسط.

القيمة بالاسعار الحالية مليون جنيه	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة مليون جنيه	الاستثمارات الممنوعة مليون جنيه	إجمالي عدد المشتغلين بالألف شخص
القيمة المطلقة	الرقم النسبي	القيمة المطلقة	الرقم النسبي
٢٥٦,٣٠	١٠٠,٠٠	٢٠,٠٠	١٠٠,٠٠
٢٨٥,٦٠	١١١,٤٣	٦٧,٨٠	١١٣,٠٠
٣٠٩,٩٠	١٢٠,٩١	٥٠,٣٠	٨٣,٨٣
٣٥٠,٩٠	١٣٦,٩١	٨٠,٥٠	١٣٤,١٧
٣٩٢,٣٠	١٥٣,٠٦	١٠٥,٤٠	١٧٥,٦٧
٤٢٣,٤٠	١٦٥,٢٠	٩٩,٩٠	١٦٦,٥٠
٤٦١,١٠	١٧٩,٩١	١٠٠,٦٠	١٦٧,٦٧
٤٧٧,٤٠	١٨٦,٢٧	٩٨,٤٠	١٦٤,٠٠
٤٦٠,٣٠	١٧٩,٥٩	٨٥,٨٠	١٤٣,٠٠
٥٠٣,٩٠	١٩٦,٦١	١٠١,١٠	١٦٨,٥٠
٥٧٨,٢٠	٢٢٥,٥٩	١٢٣,١٠	٢٠٥,١٧
٦٤٠,١٠	٢٤٩,٧٥	١٢٥,٢٠	٢٠٩,٥٠
٦٦٣,١٠	٢٥٨,٧٢	١٤٥,٤٠	٢٤٢,٣٣
٦٨٩,٥٠	٢٦٩,٠٢	١٥٤,٣٠	٢٥٧,١٧
٨٤٢,٨٠	٣٢٨,٨٣	٢٣١,٠٠	٣٨٥,٠٠
٩٩٨,٥٠	٣٨٩,٥٨	٣٠٨,٠٠	٥١٣,٣٣
١٣٠٣,٠٠	٥٠٨,٣٩	٣٨٠,٧٠	٦٣٤,٥٠
١٥٨٧,٤٠	٦١٩,٣٥	٧٦٦,٧٠	١٢٧٧,٨٣
١٩٤٥,٠٠	٧٥٨,٨٨	٩٦٦,٠٠	١٦٠,٠٠
٣٣٨٦,١٠	١٣٢١,١٥	١٢٦٧,٢٠	٢١١٢,٠٠

تابع جدول رقم (٢)

متوسطات الإذنين		متوسط الإستهلاك		متوسط الإستهلاك		متوسط الإستهلاك		متوسط الإستهلاك	
بالعملة المحلية		بالعملة المحلية		بالعملة المحلية		بالعملة المحلية		بالعملة المحلية	
الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة
المحطة	القيمة	المحطة	القيمة	المحطة	القيمة	المحطة	القيمة	المحطة	القيمة
١٠٠,٠٠	٢,٧٥	١٠٠,٠٠	٠,٤٣	١٠٠,٠٠	٠,٤٣	١٠٠,٠٠	٨٨,٨٣	١٠٠,٠٠	١٤٧,٦٠
١٠٣,٥٠	٢,٨٥	١٠٢,١٩	٠,٤٦	١٠٢,١٩	٠,٤٦	٨٨,٢٥	٧٨,٣٩	٨٤,٨٩	١٢٥,٣٠
٣٤,٢٢	٠,٩٤	١٠٢,١٢	٠,٤٦	١٠٢,١٢	٠,٤٦	١٠١,٤٤	٩٠,١٠	٨٩,٩١	١٣٢,٧٠
٦٢,٣٦	١,٧٢	١٠٦,٤٨	٠,٤٥	١١٣,٥٠	٠,٤٨	١٤٠,٨١	١٢٥,٠٢	١١٦,٧٣	١٧٢,٣٠
٦٠,٠٢	١,٦٥	١٠٩,٧٢	٠,٤٧	١١٦,٦٤	٠,٥٠	١٥٥,٤٩	١٣٨,١٢	١١٨,٥٠	١٧٤,٩٠
١٠٢,٨٢	٢,٨٣	١٠٩,٥٢	٠,٤٧	١٢٠,٥٠	٠,٥١	١٦٨,٣٩	١٤٩,٥٢	١٢٢,٨٣	١٨١,٣٠
٢١٨,٨٢	٦,٠٢	١٠٩,٩٩	٠,٤٧	١٢٨,٦٣	٠,٥٥	١٧٣,٦٠	١٥٤,٢٠	١٢٤,١٢	١٨٣,٢٠
٢١٥,٠٤	١٩,٦٨	١١٠,١٢	٠,٤٧	١٣٢,٣٩	٠,٥١	١٧٤,٧٢	١٥٥,٢٠	١٢٤,١٩	١٨٣,٣٠
١٥١,٣٣	٤,١٢	١٠٢,٤٤	٠,٤٤	١٢٤,٦٢	٠,٥٣	١٨٠,١٥	١٦٠,٠٢	١٢٥,٠٠	١٨٤,٥٠
١٥٦,٩٨	٤,٣٢	١٠٩,٥٦	٠,٤٧	١٣٢,٨٤	٠,٥٧	١٨٢,١١	١٦٦,٢٠	١٢٦,٤٢	١٨٦,٦٠
٣٠,٢٠	٠,٨٣	١٣٠,٧٨	٠,٥٦	١٣٠,٦٩	٠,٥٦	٢٨٣,٦٠	٢٥١,٩١	١٦٤,٣٠	٢٤٢,٥٠
١١٨,٣٢	٣,٢٦	١٢٤,٣١	٠,٥٣	١٣٩,٥٠	٠,٥٩	٢٩٧,٢٩	٢٦٤,٠٢	١٦٦,٠٦	٢٤٥,١٠
١٢٣,٤٣	٣,٤٠	١١٩,٩٦	٠,٥١	١٣٨,٩٩	٠,٥٩	٣١٨,١٨	٢٨٢,٢٣	١٧٠,٠٠	٢٥٢,٣٠
٢٨٢,٥٠	٧,٩١	١٠٨,٨٦	٠,٤٦	١٤٢,٠٥	٠,٦٠	٣٦٤,٢٨	٣٢٤,٠٢	١٩٢,٢٢	٢٨٤,٣٠
٢٢٠,١٢	٦,٠٦	١٠٩,٢٩	٠,٤٧	١٦٨,٠٢	٠,٧٢	٣٩١,٨٢	٣٤٨,٠٤	٢٠٠,٢٠	٢٩٥,٥٠
-٤١٤٤,٢٨	-١١٤,٠٨	١٢٢,٣٥	٠,٥٢	١٩٩,٥٢	٠,٨٥	٣٨٦,٨٢	٣٤٣,٦٠	١٩٨,١٠	٢٩٢,٤٠
٥٦٢,٢٨	١٥,٤٨	١٣٢,٥٢	٠,٥٩	٢٥٥,٠٢	١,٠٩	٤٩٢,٥٢	٤٣٢,٥٣	٢٤٧,٠٩	٣٦٤,٧٠
٥٨٢,٦٩	١٦,١٨	١٤٢,١٠	٠,٦٣	٢٩٨,٨٢	١,٢٢	٦٠٥,٥٤	٥٣٢,٨٢	٢٩٢,٢١	٤٣١,٣٠
٧٠٣,٣٧	١٩,٣٦	١٥٣,٩٢	٠,٦٦	٣٥٢,١١	١,٥٠	٦٧٣,٤٣	٥٩٨,١٨	٣١٢,٤٢	٤٦١,٢٠
٨٣٨,٦٥	٢٣,٠٨	١٦٣,١١	٠,٦٩	٥٨٨,١١	٢,٥٠	٧٧٠,٤٢	٦٨٤,٣٣	٣٤٢,٩٥	٥٠٦,٢٠

أجور والإنتاجية في قطاع الكهرباء :-

تعتبر الطاقة الكهربائية في العصر الحديث عصب الحياة في مختلف القطاعات وبصفة خاصة في القطاعات المتقدمة مثل القطاع الصناعي ، وقد تنبّهت الدولة وخاصة بعد الثورة إلى أهمية الحقيقة فاهتمت اهتماماً كبيراً بإقامة المشروعات الكهربائية الضخمة حيث شهدت فترة محل الدراسة عديداً من المشروعات في مقدمتها مشروع كهربة خزان أسوان ثم مشروع سد العالي وما صاحب ذلك من مشروعات صناعية ضخمة وكذلك مشروع كهربة الريف ، وتؤكد أرقام والمؤشرات الموضحة بالجدول رقم (٢) هذه الحقيقة حيث إرتفعت القيمة المضافة حققة بالقطاع من ٩٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ١٠٢٣ مليون جنيه و ١١١ مليون جنيه أسعار الجارية والثابتة على التوالي عام ١٩٧٩ وبزيادة إجمالية قدرها حوالي ٩٤٤٪ و ١٠٢٢٪ ،
التوالي خلال الفترة محل الدراسة .

أما من حيث الإستثمارات المنفردة سنوياً فقد إرتفعت قيمتها من ٤٥ مليون جنيه العام الأول إلى ٢٢٩ مليون جنيه في العام الأخير بزيادة قدرها ٤٩٨٨٩٪ خلال الفترة زيادة كبيرة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى بالرغم من إستخدام الأسعار الجارية ، ساعدت هذه الإستثمارات والمشروعات المترتبة عليها إلى خلق مزيد من فرص العمل ، إرتفع إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع من ١١٩ ألف عامل إلى ٦٠٢ ألف عامل بزيادة ٤٠٥٩٪ خلال تلك الفترة ، وبلغ إجمالي ماصرف من أجور لهم ٢٤ مليون جنيه ١٩٦٠ على التوالي مما ترتب عليه إرتفاع متوسط أجر العامل داخل القطاع من ٢٠١٧ عام ١٩٦٠ إلى ٥٣١٦ جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة إجمالية قدرها ١٦٣٦٪ تقريباً .

أما فيما يتعلق بتطور متوسط الإنتاجية بهذا القطاع فقد إرتفع من ٨٢٠ جنيه / عامل إلى ١٧٠٠ جنيه / عامل بالأسعار الجارية و ١٨٤٠ جنيه / عامل بالأسعار الثابتة

عام ١٩٧٩ ، أى بزيادة إجمالية قدرها ١٠٦٤٪ و ١٢٣٩٪ على التوالي ، وقد ساهم فى ارتفاع متوسط الإنتاجية هذا إرتفاع معامل رأس المال / العمل من ٢٢٧٠ جنيه/عامل فى السنة الأولى إلى ٤٨٩٠ جنيه / عامل فى السنة الأخيرة .

وبخصوص العلاقة بين الأجور والإنتاجية يتضح أن متوسط معدل نمو كل من إجمالى الأجور ومتوسطات هذه الأجور قد بلغ خلال الفترة محل الدراسة ٦١٧٪ و ٨٢٪ على التوالي مقابل ٥٣٪ ، ٦٢٪ لمتوسطات الإنتاجية بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي وهو أمر يؤكد أن معدلات نمو الأجور ومتوسطاتها داخل هذا القطاع تزيد فى جميع الأحوال عن متوسط معدل نمو الإنتاجية ومن ثم يتشابه هذا القطاع فى هذه الظاهرة الخطيرة مع قطاع الصناعة والتعدين والبتروول وعليه يصبح من الضرورى العمل على تلافى تلك الظاهرة للأسباب السابق ذكرها .

الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه
الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه	الهيئة بلاسمار الجارية مليون جنيه
١٩٦	٩,٨٠	١٠٠,٠٠	٩,٨٠	١٠٠,٠٠	٤,٥٠	١٠٠,٠٠	١١,٩٠	١٠٠,٠٠
١٩٦	١٢,٢٠	١٢٤,٤٩	١٢,٢٠	١٢٤,٤٩	٥,٦٠	١٢٤,٤٩	١٣,١٠	١١٠,٠٨
١٩٦	١٦,٣٠	١٦٦,٣٣	١٦,٣٠	١٦٦,٣٣	٦,٣٠	١٦٦,٣٣	١٥,١٠	١٢٦,٨٩
١٩٦	١٨,٤٠	١٨٢,٢٦	١٨,٤٠	١٨٢,٢٦	١١,٩٠	١٨٢,٢٦	١٢,٤٠	١٤٦,٢٢
١٩٦	١٩,٣٠	١٩٦,٩٤	١٨,٦٠	١٨٩,٨٠	٣٥,٦٠	١٨٩,٨٠	١٢,٩٠	١٥٠,٤٢
١٩٦	٢٣,٢٠	٢٣٦,٢٣	٢٢,٤٠	٢٢٨,٥٧	٥٣,٢٠	٢٢٨,٥٧	١٨,٠٠	١٥١,٢٦
١٩٦	٢٤,٣٠	٢٤٧,٩٦	٢٢,٧٠	٢٣١,٦٣	٦١,١٠	٢٣١,٦٣	١٨,٥٠	١٥٥,٤٦
١٩٦	٢٥,٢٠	٢٥٧,١٤	٢٣,٥٠	٢٣٩,٨٠	٦٩,٣٠	٢٣٩,٨٠	١٨,٣٠	١٥٣,٢٨
١٩٦	٣٥,١٠	٣٥٨,١٦	٣٤,٢٠	٣٤٨,٩٨	٥٢,٩٠	٣٤٨,٩٨	١٨,٥٠	١٥٥,٤٦
١٩٦	٣٥,٢٠	٣٦٤,٢٩	٣٥,٤٠	٣٦١,٢٢	٣١,٩٠	٣٦١,٢٢	٢٠,٣٠	١٧٠,٥٩
١٩٦	٤١,٨٠	٤١٦,٥٣	٤٢,٨٠	٤١٦,٢٣	٢٧,٣٠	٤١٦,٢٣	٢٢,٨٠	١٩١,٦٠
١٩٦	٤٠,٠٠	٤٠٨,١٦	٤١,٠٠	٤١٨,٣٧	٢٣,١٠	٤١٨,٣٧	٢٠,٤٠	٢٥٥,٤٦
١٩٦	٤٧,٨٠	٤٨٢,٢٦	٤٨,٩٠	٤٩٨,٩٨	٢١,٣٠	٤٩٨,٩٨	٢٣,٩٠	٢٨٤,٨٢
١٩٦	٤٤,٨٠	٤٥٢,١٤	٥٧,٣٠	٥٨٤,٦٩	٣٠,٣٠	٥٨٤,٦٩	٢٥,٤٠	٢٩٢,٤٨
١٩٦	٤٨,٠٠	٤٨٩,٨٠	٦١,٨٠	٦٣٠,٦١	٣٠,٣٠	٦٣٠,٦١	٢٨,٣٠	٣٢١,٨٥
١٩٦	٧١,٩٠	٧٣٣,٦٧	٧١,٥٠	٧٢٩,٥٩	٥٣,٣٠	٧٢٩,٥٩	٤١,٢٠	٣٤٦,٢٢
١٩٦	٧٨,٠٠	٧٩٥,٩٢	٧٩,٠٠	٨٠٦,١١	٥٩,٤٠	٨٠٦,١١	٤٦,٠٠	٣٩٤,٩٦
١٩٦	٨٣,١٠	٨٤٧,٩٦	٨٨,٨٠	٩٠٦,١٢	١٠٩,٠٠	٩٠٦,١٢	٤٨,٠٠	٤٠٣,٣٦
١٩٦	٩٨,٠٠	١٠٠٠,٠٠	١٠١,٣٠	١٠٨٤,٦٩	٢٠٢,٧٠	١٠٨٤,٦٩	٥١,٠٠	٤٢٨,٥٧
١٩٦	١٠٢,٣٠	١٠٤٣,٨٨	١١١,٠٠	١١٣٢,٦٥	٢٢٩,٠٠	١١٣٢,٦٥	٦٠,٢٠	٥٠٥,٨٨

- ١٦ -
تابع جدول رقم (٢)

متوسطات الإيجور بالجنيه في السنة		متوسط الإيجور بالملليون جنيه		متوسط الانتخابية أسماء دائريه		متوسط الانتخابية أسماء دائريه		متوسط الانتخابية أسماء دائريه	
القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم
٢٠١,٧٠	١٠٠,٠٠	٢,٤٠	١٠٠,٠٠	٠,٨٢	١٠٠,٠٠	٠,٨٢	١٠٠,٠٠	٢,٣٧	١٠٠,٠٠
٢٥١,٩٠	١٢٤,٨٩	٣,٣٠	١٣٧,٤٨	٠,٩٣	١١٣,٠٩	٠,٩٣	١١٣,٠٩	٤,٦٧	١٩٢,٠٤
٢٥١,٧٠	١٢٤,٧٩	٣,٨٠	١٥٨,٣٥	١,٠٨	١٣١,٠٨	١,٠٨	١٣١,٠٨	٣,١٥	١٣٣,٠٠
٢٤١,٤٠	١١٩,٦٨	٤,٢٠	١٧٥,٠٠	١,٠٦	١٢٨,٤١	١,٠٦	١٢٨,٤١	٥,١٧	٢١٨,٤٥
٢٥١,٤٠	١٢٤,٦٤	٤,٥٠	١٨٧,٤٨	١,٠٨	١٣٠,٩٣	١,٠٨	١٣٠,٩٣	٧١,٢٠	٣٠٠,٦٢
٢٦١,١٠	١٢٩,٤٥	٤,٢٠	١٩٥,٨١	١,٢٩	١٥٦,٥١	١,٢٩	١٥٦,٥١	٥٣١,٩٧	٢٢٤٦٠,٨٥
٢٦٤,٩٠	١٣١,٣٣	٤,٩٠	٢٠٤,١٧	١,٣١	١٥٩,٥٠	١,٣١	١٥٩,٥٠	١٢٢,٢٠	٥١٥٩,٥٥
٢٦٣,٢٠	١٣٠,٤٩	٤,٨٢	٢٠٠,٦٧	١,٣٨	١٦٢,٢١	١,٣٨	١٦٢,٢١	١٥٥,٩٣	٣٤٦,٥١
٢٥٤,١٠	١٢٥,٩٨	٤,٢٠	١٩٥,٨٥	١,٩٠	٢٣٠,٣٩	١,٩٠	٢٣٠,٣٩	٢٦٤,٥٠	١١١٦٧,٩٤
٢٩٠,٦٠	١٤٤,٠٨	٥,٩٠	٢٤٥,٧٨	١,٢٦	٢١٣,٥٥	١,٢٦	٢١٣,٥٥	١٢,٧٢	٢٤٨,٢٧
٢٧٢,٣٠	١٣٦,٩٩	٦,٣٠	٢٦٢,٤٦	١,٨٣	٢٢٢,٦٢	١,٨٣	٢٢٢,٦٢	١٠,٩٢	٤٦١,٠٧
٢٨٦,٢٠	١٤١,٨٩	٨,٢٠	٣٦٢,٤٩	١,٣٢	١٥٩,٢٧	١,٣٢	١٥٩,٢٧	٣,٠٤	١٢٨,٣٣
٣٠٠,٩٠	١٤٩,١٨	١٠,٢٠	٤٢٤,٩٨	١,٤١	١٧١,٢٢	١,٤١	١٧١,٢٢	٦,٠٩	٢٥٦,٩٥
٣١٢,٠٠	١٥٩,٦٤	١١,٤٠	٤٧٤,٩٠	١,٢٧	١٥٣,٦٢	١,٢٧	١٥٣,٦٢	٢٠,٢٠	٨٥٢,٨٩
٣٥٢,٥٠	١٧٤,٢٦	١٣,٥٠	٥٦٢,٤٨	١,٢٥	١٥٢,١٨	١,٢٥	١٥٢,١٨	١٠,٤٥	٤٤١,١٥
٣٧٦,٢٠	١٨٦,٥١	١٥,٥٠	٦٤٥,٧٥	١,٢٥	٢١١,٩١	١,٢٥	٢١١,٩١	١٨,٣٨	٢٢٦,٠٢
٣٧٨,٨٠	١٨٢,٨٠	١٧,٨٠	٧٤١,٧٥	١,٦٦	٢٠١,٥٢	١,٦٦	٢٠١,٥٢	١٠,٢٤	٤٣٢,٤١
٤٤١,٧٠	٢١٨,٩٩	٢١,٢٠	٨٨٣,٣٢	١,٧٣	٢١٠,٢٢	١,٧٣	٢١٠,٢٢	١٠,٩٠	٤٦٠,٢٢
٤٨٤,٣٠	٢٤٠,١١	٢٤,٧٠	١٠٢٩,٠٤	١,٩١	٢٣٣,٣٣	١,٩١	٢٣٣,٣٣	٦٧,٥٧	٢٨٥٢,٨١
٥٣١,٦٠	٢٦٣,٥٦	٣٢,٠٠	١٣٣٣,٣٠	١,٢٠	٢٠٦,٣٥	١,٢٠	٢٠٦,٣٥	٢٤,٨٩	١٠٥٠,٩٧

- الأجور والإنتاجية في قطاع التشييد :-

احتل قطاع التشييد مكانة بارزة خلال الفترة محل الدراسة لأسباب عدة من بينها الإهتمام بمشروعات البنية الأساسية ومتطلبات القوات المسلحة في حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وبينهما من حرب استنزاف وكذلك إقامة كثير من المشروعات الزراعية والصناعية على صعيد الجمهورية ، وقد ترتب على ذلك حتمية توجيه وتنفيذ إستثمارات سلوية متزايدة فى هذا القطاع بلغت قيمتها ٢ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إرتفعت إلى ١٢٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، ثم إنخفضت إلى ٧٦ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٩ ومن ثم أصبح الزيادة الكلية فى هذه الإستثمارات السنوية ٦٥١٥ ٪ مابين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٨ وفى مقابل ذلك إرتفعت القيمة المضافة من (٧) مليون جنيه إلى ٦٥١ مليون جنيه بالأسعار الجارية و ١٦٩٥ مليون جنيه بالأسعار الثابتة على التوالى ، وذلك كما هو مبين بالجدول التالى رقم (٤).

ويعتبر قطاع التشييد من القطاعات التى تعتمد أساساً فى مصر على أساليب العمل المكثفة للعمالة ، وقد ساعد ذلك على خلق مزيد من فرص العمل حيث إرتفع إجمالى عدد المشتغلين به من ١٨٥ ألف عامل إلى ٦٣٠ ألف عامل تقريباً خلال الفترة محل الدراسة وبزيادة إجمالية قدرها حوالى ٢٤٠ ٪ ، وقد بلغ إجمالى ماتم صرفه من أجور لهؤلاء العاملين ٢٩٩ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إرتفع إلى ٢٤٨٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ محققاً بذلك زيادة إجمالية قدرها حوالى ٧٣٢ ٪ بين هاتين السنتين.

ونتيجة لإنخفاض معامل رأس المال / العمل فى هذا القطاع مقارنةً بالقطاعات الأخرى فقد حقق نمواً متواضعاً فى الإنتاجية حيث إرتفع متوسط إنتاجية العامل بالأسعار الجارية من ٢٥٠ جنيه / عامل عام ١٩٦٠ إلى ١٠٣٠ جنيه / عامل

عام ١٩٧٩ مقابل ٢٧٠ جنيه / عامل فقط بالأسعار الثابتة .

ومن هذا التحليل يمكن الربط بين معدل نمو الأجور من ناحية ومعدل نمو الإنتاجية من ناحية أخرى داخل هذا القطاع حيث يتبين أن معدل نمو إجمالي الأجور قد بلغ ٢٦٦٪ تقريباً في المتوسط في السنة خلال الفترة محل الدراسة مقابل ٧٢٪ تقريباً لمتوسطات تلك الأجور ، في حين أن متوسط معدل نمو الإنتاجية بالأسعار الجارية قد وصل إلى ١٥٣٪ . سنوياً وبالأسعار الثابتة بما لايزيد عن ٠٣٪ سنوياً ، أي أنه في كلتا الحالتين يكون متوسط معدل نمو الإنتاجية أقل كثيراً من متوسط معدل نمو إجمالي الأجور مما يؤكد مرة أخرى عدم وجود الربط المطلوب بين هذين المؤشرين بالصورة التي تضمن سلامة العملية الإنتاجية بهذا القطاع ومايمكن أن يمثله ذلك من عقبات كبرى ليس داخل قطاع التشييد فقط ولكن داخل القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تعتمد عليه في إنشاءاتها وهو أمر يؤكد ضرورة إعطاء هذا القطاع إهتماماً متزايداً لتطوير الإنتاجية به تطويراً جذرياً سريعاً لضمان تنفيذ مشروعات الخطة في التوقيتات وبالتكاليف ومستويات الجودة المناسبة .

القيمة المضافة بالاسعار الجارية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة	الاستثمارات الممنوعة	اجمالي عدد المشتغلين بالالف مشتغل	رقم القيمة المطلقة	رقم القيمة المطلقة	رقم القيمة المطلقة	رقم القيمة المطلقة	رقم القيمة المطلقة
٤٧,١٠	٤٧,١٠	١٠٠,٠٠	١٨٥,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
٩٣,٨٤	٩٣,٨٤	١٢٥,٠٠	١٦٦,٠٠	٩٣,٨٤	٩٣,٨٤	٩٣,٨٤	٩٣,٨٤	٩٣,٨٤
٧٣,٦٠	٧٣,٦٠	١٥٠,٠٠	٢٢٣,٠٠	٧٣,٦٠	٧٣,٦٠	٧٣,٦٠	٧٣,٦٠	٧٣,٦٠
٨٣,٥٠	٨٣,٥٠	١٧٥,٠٠	٣١٥,٧٠	٨٣,٥٠	٨٣,٥٠	٨٣,٥٠	٨٣,٥٠	٨٣,٥٠
٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٢٢٥,٠٠	٣٣٤,٢٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠
٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٢٦٠,٠٠	٣٤٥,٢٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠
٩٤,٩٠	٩٤,٩٠	٣٤٠,٠٠	٣٢٨,٠٠	٩٤,٩٠	٩٤,٩٠	٩٤,٩٠	٩٤,٩٠	٩٤,٩٠
٩٤,٣٠	٩٤,٣٠	١٩٥,٠٠	٣٠٧,٦٠	٩٤,٣٠	٩٤,٣٠	٩٤,٣٠	٩٤,٣٠	٩٤,٣٠
٨١,٧٠	٨١,٧٠	٥٠,٠٠	٢٥٩,٨٠	٨١,٧٠	٨١,٧٠	٨١,٧٠	٨١,٧٠	٨١,٧٠
١١٠,٣٠	١١٠,٣٠	١٣٠,٠٠	٣٣٨,٠٠	١١٠,٣٠	١١٠,٣٠	١١٠,٣٠	١١٠,٣٠	١١٠,٣٠
١٢٣,٧٠	١٢٣,٧٠	١٢٠,٠٠	٣٨٧,٩٠	١٢٣,٧٠	١٢٣,٧٠	١٢٣,٧٠	١٢٣,٧٠	١٢٣,٧٠
١١٨,٩٠	١١٨,٩٠	٤٤٥,٠٠	٣٥٩,١٠	١١٨,٩٠	١١٨,٩٠	١١٨,٩٠	١١٨,٩٠	١١٨,٩٠
١٢٧,٨٠	١٢٧,٨٠	٢٧٥,٠٠	٣٧٩,٦٠	١٢٧,٨٠	١٢٧,٨٠	١٢٧,٨٠	١٢٧,٨٠	١٢٧,٨٠
١١٨,١٠	١١٨,١٠	٢٥٠,٠٠	٣٥١,٠٠	١١٨,١٠	١١٨,١٠	١١٨,١٠	١١٨,١٠	١١٨,١٠
١٣٤,٩٠	١٣٤,٩٠	٥٣٠,٠٠	٢٦٠,٣٠	١٣٤,٩٠	١٣٤,٩٠	١٣٤,٩٠	١٣٤,٩٠	١٣٤,٩٠
٢١٤,٩٠	٢١٤,٩٠	٢٩,٧٠	٤٤٧,٤٠	٢١٤,٩٠	٢١٤,٩٠	٢١٤,٩٠	٢١٤,٩٠	٢١٤,٩٠
٢٥٤,٠٠	٢٥٤,٠٠	٧٨,٨٠	٤٨٠,٠٠	٢٥٤,٠٠	٢٥٤,٠٠	٢٥٤,٠٠	٢٥٤,٠٠	٢٥٤,٠٠
٣٥٧,٥٠	٣٥٧,٥٠	٤٨,٤٠	٤٥٧,٠٠	٣٥٧,٥٠	٣٥٧,٥٠	٣٥٧,٥٠	٣٥٧,٥٠	٣٥٧,٥٠
٥٠٩,١٠	٥٠٩,١٠	١٣٢,٣٠	٥٣٨,٠٠	٥٠٩,١٠	٥٠٩,١٠	٥٠٩,١٠	٥٠٩,١٠	٥٠٩,١٠
٦٥١,٠٠	٦٥١,٠٠	٧٦,٠٠	٦٢٩,٢٠	٦٥١,٠٠	٦٥١,٠٠	٦٥١,٠٠	٦٥١,٠٠	٦٥١,٠٠

تابع جدول رقم (١)

مخسصات الاجور الاجمالي الاجور		متوسط الانتاجيه		متوسط الانتاجيه		مماثل راس المال		مماثل راس المال	
بالجنيه في السنه		بالالف جنيه		بالالف جنيه		بالالف جنيه		بالالف جنيه	
الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة
١٠٠,٠٠	٢٩,٩٠	١٠٠,٠٠	٠,٢٥	١٠٠,٠٠	٠,٢٥	١٠٠,٠٠	٠,٤٠	١٠٠,٠٠	٠,٤٠
١٠١,٧٩	٢٧,٣١	١٠٤,٥٨	٠,٢٧	١٠٤,٥٨	٠,٢٧	١٠٤,٥٨	-٠,١٣	١٠٤,٥٨	-٠,١٣
١٠٩,٥٨	٤١,٩٠	١٠٩,٩٢	٠,٢٨	١٠٩,٩٢	٠,٢٨	١٠٩,٩٢	٠,٠٣	١٠٩,٩٢	٠,٠٣
١١٣,٨٩	٤٧,٣٩	١١٣,٨٩	٠,٢٦	١١٣,٨٩	٠,٢٦	١١٣,٨٩	٠,٠٢	١١٣,٨٩	٠,٠٢
١١٢,٨٣	٥٢,٢٠	١١٢,٨٣	٠,٢٩	١١٢,٨٣	٠,٢٩	١١٢,٨٣	٠,٢٤	١١٢,٨٣	٠,٢٤
١١٥,٣٦	٥٣,٢١	١١٥,٣٦	٠,٢٧	١١٥,٣٦	٠,٢٧	١١٥,٣٦	٠,٤٧	١١٥,٣٦	٠,٤٧
١١٣,٦٤	٥٥,٩٩	١١٣,٦٤	٠,٢٩	١١٣,٦٤	٠,٢٩	١١٣,٦٤	-٠,٤٠	١١٣,٦٤	-٠,٤٠
١١١,٦٣	٥٥,٤٩	١١١,٦٣	٠,٣١	١١١,٦٣	٠,٣١	١١١,٦٣	-٠,١٩	١١١,٦٣	-٠,١٩
١١٢,٤٤	٤٧,٢١	١١٢,٤٤	٠,٣١	١١٢,٤٤	٠,٣١	١١٢,٤٤	-٠,٠٢	١١٢,٤٤	-٠,٠٢
١١٨,١٨	٦١,٦٨	١١٨,١٨	٠,٣٣	١١٨,١٨	٠,٣٣	١١٨,١٨	٠,٠٣	١١٨,١٨	٠,٠٣
١١٤,٢٣	٧١,٦١	١١٤,٢٣	٠,٣٢	١١٤,٢٣	٠,٣٢	١١٤,٢٣	٠,٠٢	١١٤,٢٣	٠,٠٢
١١٣,٢١	٧١,٥٠	١١٣,٢١	٠,٣٣	١١٣,٢١	٠,٣٣	١١٣,٢١	-٠,٣١	١١٣,٢١	-٠,٣١
١٢٥,٩٩	٧٢,٢٩	١٢٥,٩٩	٠,٣٤	١٢٥,٩٩	٠,٣٤	١٢٥,٩٩	٠,٢٧	١٢٥,٩٩	٠,٢٧
١٣٥,٢١	٧٦,٦٩	١٣٥,٢١	٠,٣٤	١٣٥,٢١	٠,٣٤	١٣٥,٢١	-٠,١٧	١٣٥,٢١	-٠,١٧
١٨٨,٤٩	٧٩,٢٩	١٨٨,٤٩	٠,٥٢	١٨٨,٤٩	٠,٥٢	١٨٨,٤٩	-٠,١٢	١٨٨,٤٩	-٠,١٢
١٨٦,٧٠	١٣٤,٩٨	١٨٦,٧٠	٠,٤٨	١٨٦,٧٠	٠,٤٨	١٨٦,٧٠	٠,١٦	١٨٦,٧٠	٠,١٦
١٩٣,٣٨	١٥٠,٠٠	١٩٣,٣٨	٠,٥٣	١٩٣,٣٨	٠,٥٣	١٩٣,٣٨	٢,٤٢	١٩٣,٣٨	٢,٤٢
٢٠٨,١١	١٥٣,٦٩	٢٠٨,١١	٠,٧٨	٢٠٨,١١	٠,٧٨	٢٠٨,١١	-٢,١٠	٢٠٨,١١	-٢,١٠
٢٣١,١٩	٢٧٢,٣٢	٢٣١,١٩	٠,٩٥	٢٣١,١٩	٠,٩٥	٢٣١,١٩	١,٦٣	٢٣١,١٩	١,٦٣
٢٤٤,٦٢	٢٤٨,٧٢	٢٤٤,٦٢	١,٠٣	٢٤٤,٦٢	١,٠٣	٢٤٤,٦٢	٠,٨٣	٢٤٤,٦٢	٠,٨٣

- الأجور والإنتاجية في قطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس :-

لا يقل هذا القطاع أهمية للاقتصاد القومي عن قطاع التشييد بسبب إعتداد معظم القطاعات الأخرى الإنتاجية منها والخدمية على خدماته المختلفة ، وتبرز أهميته بصفة خاصة في وجود قناة السويس التي أثر توقف الملاحة بها بعد حرب ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ على إنخفاض القيمة المحققة بالقطاع إنخفاضاً كبيراً ، ويظهر ذلك من الجدول التالي رقم (٥) الذي يشير إلى إرتفاع القيمة المحققة بهذا القطاع من ٩٢٫٩ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٨٩٤٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بالأسعار الجارية و ٤٧٨٫٥ بالأسعار الثابتة مع وجود إنخفاض واضح في هذه القيم خلال الفترة السابق الإشارة إليها ، ويتميز هذا القطاع أيضاً بالزيادة السنوية الكبيرة في حجم الإستثمارات المنفذة في مشروعاته المختلفة والذي إرتفع من ٦٠ مليون جنيه في السنة الأولى إلى ٨٨٢٫٤ مليون جنيه في السنة الأخيرة بمعدل زيادة متوسطة قدرها حوالي ٦٩٪ سنوياً خلال الفترة محل الدراسة ، وقد صاحب ذلك إرتفاع إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع من ٢١٨٫٦ ألف عامل إلى ٥٢٢٫٢ ألف عامل بزيادة إجمالية قدرها ١٠٦٫٩٪ تقريباً في حين أن إجمالي الأجور قد زاد بمقدار ٤٥٨٫٨٪ وماترتب على ذلك من إرتفاع مقابل لمؤسط أجر العامل الذي بلغ حوالي ١٨٠ جنيه في السنة في عام ١٩٦٠ وإرتفع تدريجياً ليصل إلى ٤٨٥٫٧ جنيه عام ١٩٧٩ .

وتشير أرقام الإنتاجية إلى أن متوسط إنتاجية العامل بهذا القطاع قد إرتفع من ٤٢٠ جنيه / عامل في السنة الأولى إلى ١٩٨٠ جنيه / عامل بالأسعار الجارية و ١٠٦٠ جنيه / عامل بالأسعار الثابتة في السنة الأخيرة ، وقد ساعد على الإرتفاع النسبي السريع لمتوسط الإنتاجية بهذا القطاع كثير من العوامل في مقدمتها إرتفاع معامل رأس المال

/ العمل من ٢٢٢٠ جنيه / عامل إلى ٢٤٥١٢٠ جنيه / عامل على التوالى ويمكن تفسير الزيادة الضخمة فى هذا المعامل فى السنين الآخريتين بظاهرة إستخدام أحدث المعدات العالية فى توسيع وتعميق قناة السويس والفارق الزمنى السابق ذكره بين تخصيص وتنفيذ الإستثمارات السنوية وبين خلق فرص العمل المقابلة لها .

ويشير الجدول رقم (٥) إلى أن متوسط معدل نمو إجمالى الأجور خلال الفترة محل الدراسة قد بلغ حوالى ٢٢.٩٪ سنوياً فى حين أن متوسط أجر العامل قد زاد بمعدل متوسط قدره ٨.٥٪ سنوياً ويقابل ذلك إرتفاع متوسط الإنتاجية بمعدل سنوى بلغ ١٨.٢٪ بالأسعار الجارية و ٧.٤٪ بالأسعار الثابتة ، أى أنه فى كلتا الحالتين يكون متوسط معدل نمو الإنتاجية أقل من متوسط معدل نمو إجمالى الأجور ولكنه يزيد قليلاً بالأسعار الجارية عن معدل نمو متوسط الأجور ويقل عنه إذا ماقيست الإنتاجية بالأسعار الثابتة وعليه يكون هذا القطاع فى وضع نسبى أفضل من القطاعات السابقة ولكنه لايزال يعاني من نفس المشكلة الخاصة بعدم حود علاقة سليمة بين معدلات نمو الأجور من ناحية ومعدلات نمو الإنتاجية من ناحية أخرى .

جدول رقم (۵)

الرقم	القيمة المطلقة	القيمة الجارية	المضادة	القيمة المضادة	الاستثمارات المنقذة	القيمة المطلقة	القيمة الجارية	المضادة	القيمة المضادة	الرقم
١٩٦١	٩٢,٩٠	١٠٠,٠٠	٩٢,٩٠	١٠٠,٠٠	٦٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٩٢,٩٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٦٢	١٠٢,٢٠	١١٠,٠١	١٠٢,٢٠	١١٠,٠١	٦٨,٠٠	١١٠,٠١	١٠٢,٢٠	١١٠,٠١	١١٠,٠١	١١٠,٠١
١٩٦٣	١١٦,٩٠	١٢٥,٨٣	١١٦,٩٠	١٢٥,٨٣	٦٦,٥٠	١٢٥,٨٣	١١٦,٩٠	١٢٥,٨٣	١٢٥,٨٣	١٢٥,٨٣
١٩٦٤	١٣٢,٧٠	١٤٢,٨٤	١٣٢,٧٠	١٤٢,٨٤	٤٨,٦٠	١٣٦,٨١	١٣٢,٧٠	١٤٢,٨٤	١٤٢,٨٤	١٤٢,٨٤
١٩٦٥	١٥٦,٢٠	١٦٨,١٤	١٥٦,٢٠	١٦٨,١٤	٤٠,٩٠	١٥٥,٠١	١٥٦,٢٠	١٦٨,١٤	١٦٨,١٤	١٦٨,١٤
١٩٦٦	١٧٦,٠٠	١٨٩,٤٥	١٧٦,٠٠	١٨٩,٤٥	٤٥,٩٠	١٦٩,٦٤	١٧٦,٠٠	١٨٩,٤٥	١٨٩,٤٥	١٨٩,٤٥
١٩٦٧	١٩٦,٦٠	٢١١,٦٣	١٩٦,٦٠	٢١١,٦٣	٤٩,٤٠	١٩٠,٣١	١٩٦,٦٠	٢١١,٦٣	٢١١,٦٣	٢١١,٦٣
١٩٦٨	٢٠٤,٨٠	٢٢٠,٤٥	٢٠٤,٨٠	٢٢٠,٤٥	٤٢,٦٠	١٩٦,٢٧	٢٠٤,٨٠	٢٢٠,٤٥	٢٢٠,٤٥	٢٢٠,٤٥
١٩٦٩	٢١٥,٦٠	٢٢٤,٤٣	٢١٥,٦٠	٢٢٤,٤٣	٣٨,٣٠	٢١٠,٢٦	٢١٥,٦٠	٢٢٤,٤٣	٢٢٤,٤٣	٢٢٤,٤٣
١٩٧٠	٢٢٦,٣٠	٢٢٥,١٩	٢٢٦,٣٠	٢٢٥,١٩	٦٩,٥٠	٢١٢,٥٩	٢٢٦,٣٠	٢٢٥,١٩	٢٢٥,١٩	٢٢٥,١٩
١٩٧١	٢٢٩,٩٠	٢٣٩,٨٣	٢٢٩,٩٠	٢٣٩,٨٣	٧١,٤٠	٢٢٣,٩٠	٢٢٩,٩٠	٢٣٩,٨٣	٢٣٩,٨٣	٢٣٩,٨٣
١٩٧٢	٢٤٤,٨٠	٢٥٥,٨٧	٢٤٤,٨٠	٢٥٥,٨٧	٨١,٢٠	٢٣٩,٥٠	٢٤٤,٨٠	٢٥٥,٨٧	٢٥٥,٨٧	٢٥٥,٨٧
١٩٧٣	٢٥٤,٢٠	٢٦٥,٩٨	٢٥٤,٢٠	٢٦٥,٩٨	٧٩,٦٠	٢٤٢,٧٩	٢٥٤,٢٠	٢٦٥,٩٨	٢٦٥,٩٨	٢٦٥,٩٨
١٩٧٤	٢٦٣,١٠	٢٧٥,٥٧	٢٦٣,١٠	٢٧٥,٥٧	١٢٣,٠٠	٢٤٦,٢٩	٢٦٣,١٠	٢٧٥,٥٧	٢٧٥,٥٧	٢٧٥,٥٧
١٩٧٥	٢٧٢,٣٠	٢٨٥,٤٧	٢٧٢,٣٠	٢٨٥,٤٧	١٩٠,٠٠	٢٥٧,٩١	٢٧٢,٣٠	٢٨٥,٤٧	٢٨٥,٤٧	٢٨٥,٤٧
١٩٧٦	٢٨٦,١٠	٢٦٤,٩١	٢٨٦,١٠	٢٦٤,٩١	٣٧٨,٦٠	٢١٤,٦٤	٢٨٦,١٠	٢٦٤,٩١	٢٦٤,٩١	٢٦٤,٩١
١٩٧٧	٤٠٦,٠٠	٤٣٧,٠٣	٤٠٦,٠٠	٤٣٧,٠٣	٣٧١,٧٠	٣٢٥,٣٠	٤٠٦,٠٠	٤٣٧,٠٣	٤٣٧,٠٣	٤٣٧,٠٣
١٩٧٨	٤٩٠,٨٠	٥٢٨,٣١	٤٩٠,٨٠	٥٢٨,٣١	٤٤٣,٣٠	٣٨١,٨١	٤٩٠,٨٠	٥٢٨,٣١	٥٢٨,٣١	٥٢٨,٣١
١٩٧٩	٦٨٨,٨٠	٧٤١,٤٤	٦٨٨,٨٠	٧٤١,٤٤	٦٩١,٨٠	٤٥١,٦٢	٦٨٨,٨٠	٧٤١,٤٤	٧٤١,٤٤	٧٤١,٤٤
١٩٨٠	٨٩٤,٩٠	٩١٣,٢٩	٨٩٤,٩٠	٩١٣,٢٩	٨٨٢,٤٠	٥١٥,٠٧	٨٩٤,٩٠	٩١٣,٢٩	٩١٣,٢٩	٩١٣,٢٩

تابع جدول رقم (٥)

متوسطات الإيجور الإجمالي الإيجور		متوسطات الإيجور الإيجور		متوسطات الإيجور الإيجور		متوسطات الإيجور الإيجور		متوسطات الإيجور الإيجور	
بالجنيه في السنة		بالجنيه في السنة		بالجنيه في السنة		بالجنيه في السنة		بالجنيه في السنة	
بالألف جنيه		بالألف جنيه		بالألف جنيه		بالألف جنيه		بالألف جنيه	
الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة
١٠٠,٠٠	٣,٢٣	١٠٠,٠٠	٠,٤٢	١٠٠,٠٠	٠,٤٢	١٠٠,٠٠	٣٩,٣٠	١٠٠,٠٠	١٢٩,٨٠
٦١,٨٢	١,٩٩	٩٥,١٢	٠,٤٠	٩٥,١٢	٠,٤٠	١١٠,١٣	٤٣,٢٩	٩٥,٢٢	١٢١,٣٠
-١٥٢,٢٠	-٤,٩٣	١١٥,٠٠	٠,٤٩	١١٥,٠٠	٠,٤٩	١١٨,٨٠	٤٦,٦٩	١٠٨,٥٢	١٩٥,٢٠
١٥٠,٦٦	٤,٨٦	١٢٠,٠١	٠,٥١	١٢٥,٣٠	٠,٥٣	١٢٤,١٤	٤٨,٢٩	١٠٨,٩٠	١٩٥,٨٠
١٣٩,٣٣	٤,٤٩	١٣١,١٨	٠,٥٦	١٤٢,٣٠	٠,٦٠	١٤١,٦٩	٥٥,٦٩	١١٩,٩١	٢١٥,٦٠
٥٥,٥٨	١,٢٩	١٣٠,٦٢	٠,٥٦	١٤٥,٨٨	٠,٦٢	١٦٣,٦٠	٦٤,٣٠	١٢٥,٩٢	٢٢٦,٥٠
٦٤,٠٢	٢,٠٢	١٣٥,١٦	٠,٥٢	١٥٠,٣٠	٠,٦٤	١٨٢,٢٩	٢٣,٨١	١٣٣,٣٢	٢٣٩,٨٠
٢٩,٠٨	٢,٥٥	١٣٢,٥٦	٠,٥٦	١٤٨,٥١	٠,٦٣	١٩٢,٦١	٢٥,٢١	١٢٩,٢٦	٢٣٣,٣٠
٢٠١,٢٤	٦,٤٩	٢٣,٢٨	٠,٣١	٨٢,٣٣	٠,٣٥	١٩٩,٤٨	٢٨,٤٠	١٣١,٩٨	٢٣٢,٣٠
٤٠٦,٥١	١٣,١١	٢٣,٣٢	٠,٣١	٨١,٥٢	٠,٣٥	٢٠٩,٩٤	٨٢,٥٢	١٣٦,٢١	٢٤٥,٨٠
١٨٩,١٨	٦,١٠	٢٢,٩٦	٠,٣٣	٨٢,٩٩	٠,٣٢	٢١٢,١٢	٨٥,٣٦	١٣٦,٦٥	٢٤٥,٢٠
١١٢,٨٨	٣,٦٤	٨٢,٤٩	٠,٣٥	٩٢,١٦	٠,٣٩	٢٤٣,٩٩	٩٥,٩٠	١٤٤,٢٢	٢٥٩,٤٠
١٣٤,٨٤	٤,٣٥	٨٣,٢٢	٠,٣٥	٩٣,٥٢	٠,٤٠	٢٦٤,٠٢	١٠٣,٢٩	١٤٨,٢٨	٢٦٢,٥٠
-٢٦٢,٠٠	-٢٤٦,٠٠	٨٢,٥٢	٠,٣٥	٩٩,٠٤	٠,٤٢	٢٨٩,٢٦	١١٣,٨٩	١٦٣,٤٦	٢٩٣,٩٠
٦٤٢,٢٥	٢٠,٨٨	٨٢,٠٤	٠,٣٢	١٠٢,٢٣	٠,٤٣	٣١٠,٨٩	١٢٢,١٩	١٢١,٣٦	٣٠٨,١٠
١٥٤٤,٣٢	٤٩,٨٢	١١٦,٠٨	٠,٤٩	١٤٣,٢٢	٠,٦١	٣٥٠,٥٨	١٣٢,٢٩	١٨٩,٦٠	٣٤٠,٩٠
١١٢٩,٦٨	٣٦,٤٤	١٢١,٦٠	٠,٢٣	٢٣٠,٥٤	٠,٩٨	٤٢٢,٠٥	١٦٥,٨٨	٢٢٢,٦٤	٤٠٠,٣٠
٤٥٩,٦١	١٤,٨٣	١٨٢,٨٥	٠,٨٠	٢٥٩,٩٣	١,١٠	٤٢٣,٥٣	١٨٦,١٢	٢٣٢,٩٨	٤١٨,٩٠
٤٩٨٢,٣٤	١٦٠,٨٨	٢٢٠,١٠	٠,٩٤	٣٦١,٣٠	١,٥٤	٥٢٢,٦٥	٢٠٢,٣٩	٢٥٢,١٢	٤٦٢,٣٠
٢٥٩٨,٢٦	٢٤٥,١٢	٢٤٨,٩٩	١,٠٦	٤٦٥,٦٢	١,٩٨	٥٥٨,٨٠	٢١٩,٦٣	٢٢٠,١٣	٤٨٥,٢٠

الأجور والإنتاجية في قطاع التجارة والمال :-

يُعكس تطور قطاع التجارة والمال في مصر تطور الإقتصاد القومي المصري خلال الفترة محل الدراسة والتي شهدت تطورات جذرية في مسيرة التنمية وخاصة بدء تنفيذ سياسة الانفتاح الإقتصادي منذ عام ١٩٧٤ والذي شهد طفرة كبيرة في القيمة المضافة والاستثمارات وعدد المشتغلين بهذا القطاع ، وعموماً فقد ارتفعت القيمة المضافة من ١٢٩٢ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ إلى ١٩٥٢٨ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ بالأسعار الجارية و (٧٩) مليون جنيه بالأسعار الثابتة ويكون القطاع بذلك قد حقق زيادة إجمالية في القيمة المضافة قدرها ١٤١٢٢٣٪ بالأسعار الجارية و ٢٧٠٨٢٪ بالأسعار الثابتة ، وقد بدأت هذه الطفرة بشكل حاد منذ عام ١٩٧٤ ليس فقط فيما يتعلق بالقيمة المضافة ولكن أيضاً بالنسبة للاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع حيث قفزت الاستثمارات المنفردة خلال عام ١٩٧٤ إلى ٧٧ مليون جنيه مقارنة بإجمالي قدره ٢٢ مليون جنيه في العام السابق ثم توالى ارتفاعات تلك الاستثمارات حتى وصلت إلى ٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بزيادة إجمالية قدرها ٦٩٠٠٪ مقارنة بعام ١٩٦٠

ولقد تدرج في نفس الوقت عدد العاملين بهذا القطاع في الارتفاع من ٦٣٥٧ ألف عامل عام ١٩٦٠ حتى وصل إلى ١١٢٨٧ ألف عامل عام ١٩٧٩ وبزيادة إجمالية قدرها ٧٧٦٪ خلال الفترة محل الدراسة أي بمعدل نمو سنوي متوسط وصل إلى ٢٩٪ تقريباً ونتيجة لذلك إرتفع إجمالي الأجور المدفوعة لهؤلاء العاملين من ٧٠١٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى (٨٦٨١) مليون جنيه عام ١٩٧٩ محققة زيادة إجمالية قدرها ٥٩٢٦٪ أي بمعدل زيادة سنوية متوسطة قدرها ٢٩٧٪ تقريباً وهو الأمر الذي أدى بالضرورة إلى ارتفاع متوسط اجر العامل في القطاع من ١١٠٤ جنيه في السنة فـى

أول الفترة إلى ٢١٢٣ جنيه في السنة في نهايتها وبذلك يكون متوسط الأجر قد زاد بما يوازي ٢٩٠٧٪ خلال العشرين سنة محل الدراسة ، والجدير بالملاحظة أن زيادة متوسطات الأجر قد بدأت بشكل حاد منذ عام ١٩٧٤ مقارنة بالفترة السابقة لهذه السنة

أما فيما يتعلق بالإنتاجية فيشير الجدول رقم (٦) التالي إلى تواضع متوسطات الإنتاجية بهذا القطاع مقارنة بالقطاعات السابقة حيث وصل هذا المتوسط إلى ٢٠٠ جنيه / عامل عام ١٩٦٠ ثم أخذ في الارتفاع التدريجي حتى وصل إلى ١٧٢٠ جنيه / عامل - بالأسعار الجارية و ٤٢٠ جنيه / عامل بالأسعار الثابتة عام ١٩٧٩ ، ومن جهة أخرى نلاحظ تواضع معامل رأس المال / العمل في هذا القطاع والذي لم يزد عن ٣٠ جنيه / عامل سنة ١٩٦٠ ثم وصل إلى ٨٥٠ جنيه / عامل عام ١٩٧٨ مع ارتفاع مفاجئ وحاد عام ١٩٧٩ حيث وصل هذا المعامل إلى ٢٠١٠ جنيه / عامل في المتوسط ، ويمكن أن تفسر هذه الحقيقة ظاهرة التوسع الكبير في هذا القطاع نظراً لعدم إحتياجات معظم أنشطته لرؤوس أموال كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي .

وبخصوص إقتصاديات العمل بهذا القطاع يوضح الجدول المشار إليه أن متوسط معدل نمو إجمالي الأجر خلال الفترة محل الدراسة قد بلغ ٢٩٠٧٪ في السنة تقريباً في حين أن متوسطات تلك الأجر قد زادت بمعدل ١٤٥٪ في السنة تقريباً وذلك مقابل معدل زيادة لمتوسط الإنتاجية قدره ٢٧٦٪ في السنة بالأسعار الجارية و ٥٤٪ في السنة بالأسعار الثابتة ، أي أن معدل نمو الإنتاجية بالأسعار الجارية أعلى من نظيره الخاص بإجمالي الأجر وهو الأمر الذي يؤكد وجود فائض مستمر ومتزايد داخل منشآت هذا القطاع مما يزيد الأمر وضوحاً بالنسبة للجوء كثير من رجال الأعمال إلى أنشطة التجارة والمال لضمان تحقيق عائد كبير وسريع دون ما احتاج لرؤوس أموال ضخمة ، ولكن

فيقـة لايجب أن تخفى تواضع إنتاجية العمل داخل هذا القطاع وضرورة العمل المكثف
تقاء بها وبصورة تدريجية تضمن تحقيق هدفين متوازيين :- الأول وهو الإرتفاع
ت الاداء داخل وحدات القطاع العامة والخاصة ، والثاني تحقيق مزيد من الفائض
دون أن يؤثر حدوثه على زيادة الأسعار .

التجارة و المال
جدول رقم (٦)

الصفحة	القيمة المضافة بالاحصاء الجارية مليون جنيه	القيمة المضافة بالاحصاء الثابتة مليون جنيه	الاستثمارات المنفذة مليون جنيه	اجمالي عدد المشتغلين بالاقتصاد مختل
القيمة المطلقة	الرقم النسبي	القيمة المطلقة	الرقم النسبي	الرقم النسبي
١٩٦٠	١٢٩,٢٠	١٠٠,٠٠	١,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٦١	١٤٥,١٠	١١٢,٣١	١,٢٠	١٠٤,٢٩
١٩٦٢	١٥١,٦٠	١١٧,٣٤	٥,٠٠	١٠٧,١١
١٩٦٣	١٥٤,٠٠	١١٩,٢٠	٣,٧٠	١١٠,٤٦
١٩٦٤	١٦٠,٥٠	١٢٤,٢٣	٦,٥٠	١١٣,١٠
١٩٦٥	١٦٨,٠٠	١٣٠,٠٣	٤,٣٠	١١٤,٧٩
١٩٦٦	١٨١,٥٠	١٤٠,٤٨	٢,٧٠	١١٨,٣٧
١٩٦٧	١٩٥,٩٠	١٥١,٦٣	٢,٦٠	١٢٠,٧٦
١٩٦٨	٢٠٥,٠٠	١٥٨,٦٧	٠,٧٠	١٢٣,٦١
١٩٦٩	٢١٥,٩٠	١٦٧,١١	٢,٧٠	١٢٤,٩٥
١٩٧٠	٢٥٠,١٠	١٩٣,٥٨	٣,٦٠	١٢٥,٦٤
١٩٧١	٢٧٤,٢٠	٢١٢,٢٣	١٠,٠٠	١٣٤,٤٧
١٩٧٢	٢٩٤,١٠	٢٢٧,٦٣	٥,٦٠	١٣٧,٤٩
١٩٧٣	٣٩٤,٣٠	٣٠٥,١٩	٣,٢٠	١٤٦,٨٥
١٩٧٤	٥٨١,٨٠	٤٥٠,٣١	٧,٧٠	١٥٢,١٣
١٩٧٥	٦٥٦,٣٠	٥٠٧,٩٧	١٥,٧٠	١٥٢,٠٢
١٩٧٦	٦٨٠,٠٠	٥٢٦,٣٢	٢٥,٩٠	١٥٩,٥٤
١٩٧٧	١١٨٧,٩٠	٩١٩,٤٣	٢٩,٨٠	١٦٥,٢٧
١٩٧٨	١٥٤٤,٠٠	١١٩٥,٠٥	٣٦,٨٠	١٧٢,٠٨
١٩٧٩	١٩٥٣,٨٠	١٥١٢,٢٣	٣٧٠,٨٢	١٧٧,٥٥

تابع جدول رقم (٦)

توسعات الاجور بالجنيه في السنه	اجمالي الاجور بالمليون جنيه	متوسط الانتاجيه اسمار حاريه بالالف جنيه	متوسط الانتاجيه اسمار شايه بالالف جنيه	معامل راس المال المعدل	بالالف جنيه عامل
الرقم المطلقه	الرقم المطلقه	الرقم المطلقه	الرقم المطلقه	الرقم المطلقه	الرقم المطلقه
١١٠,٠٠	٢٠,١٨	٠,٢٠	٠,٢٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٣
١١٦,٠٠	٢٦,٩١	٠,٢٢	٠,٢٢	١٠٢,٦٨	٠,٠٤
١٢٠,٠٠	٨٢,١٢	٠,٢٢	٠,٢٢	١٠٩,٥٥	٠,٢٨
١٢٦,٠٠	٨٨,٩٠	٠,٢٢	٠,٢٢	١٠٢,٩١	٠,١٧
١٣٤,٠٠	٩٦,٤٢	٠,٢٢	٠,٢٢	١٠٩,٨٣	٠,٣٩
١٣٩,٠٠	١٠١,٧٢	٠,٢٣	٠,٢٢	١١٣,٢٨	٠,٤٠
١٤١,٠٠	١٠٦,٤٠	٠,٢٤	٠,٢٢	١١٨,٦٨	٠,١٢
١٤٣,٠٠	١١٠,٤٧	٠,٢٦	٠,٢٢	١٢٥,٥٥	٠,١٧
١٤٩,٠٠	١١٧,٧٩	٠,٢٦	٠,٢٢	١٢٨,٣٦	٠,٠٤
١٥٢,٠٠	١٢١,١٣	٠,٢٧	٠,٢٣	١٣٣,٧٤	٠,٣٢
١٥٨,٠٠	١٢٦,١٩	٠,٣١	٠,٢٦	١٥٤,٠٧	٠,٨٢
١٦٤,٠٠	١٤٠,٧٩	٠,٣٢	٠,٢٦	١٥٧,٨٣	٠,١٨
١٧١,٠٠	١٥٥,٧١	٠,٣٤	٠,٢٧	١٦٥,٥٧	٠,٢٩
١٨٠,٠٠	١٦٨,٨٧	٠,٤٢	٠,٢٧	٢٠٧,٨٣	٠,٠٥
٢٠٤,٠٠	١٨٥,٥١	٠,٦٠	٠,٢٩	٢٩٦,٠٠	٠,٢٣
٢٢٣,٠٠	٢٣٨,٢٢	٠,٦٨	٠,٣٢	٣٣٤,١٥	٢٢,٤٢
٣٠٦,٠٠	٣١٠,٩٥	٠,٦٧	٠,٣٣	٣٢٩,٨٩	٠,٥٤
٣٨٠,٠٠	٣٤٤,٥٧	١,١٣	٠,٣٥	٥٥٦,٣٣	٠,٨٢
٣٧٥,٠٠	٣٣٩,٩٥	١,٤١	٠,٣٩	٦٩٤,٤٨	٠,٨٥
٤٣١,٠٠	٤٨٦,٨١	١,٧٣	٠,٤٢	٨٥١,٧١	٢,٠١

٨ - الأجور والإنتاجية في قطاع الإسكان :-

تمثل مشكلة الإسكان ضغطاً كبيراً على الحكومات المتتالية في مصر نظراً لمعدلات نمو السكان المرتفعة من ناحية ، ولتزايد معدلات التحضر من ناحية أخرى ، وكذلك لقصور الإستثمارات المنفذه في هذا القطاع نتيجة للحروب المتتالية وحتى عام ١٩٧٢ ، حيث يوضح الجدول التالي رقم (٧) أن إجمالي الإستثمارات المنفذه بمعرفة القطاع عام ١٩٦٠ لم يزد عن ٢٠ مليون جنيه ثم أخذ في الارتفاع التدريجي حتى وصل إلى ٤٧٥ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ثم توالى إنخفاضه بعد حرب ١٩٦٧ حتى وصل إلى ٢٦٥ مليون جنيه فقط عام ١٩٧١ ثم أخذ في الارتفاع وبصفة خاصة عام ١٩٧٤ حتى وصل إلى ١٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ محققاً بذلك زيادة إجمالية قدرها ٦١٠٪ خلال الفترة محل الدراسة ، وقد صاحب هذه الزيادة فسي الإستثمارات المنفذه سنوياً بالقطاع زيادة مناظرة في عدد العاملين به والذي إرتفع من ١٢٣٩ ألف مشغول في أول الفترة إلى ١٥٥٠ ألف مشغول في نهايتها محققاً بذلك زيادة إجمالية قدرها ٢٢٢٪ .

وبخصوص القيمة المضافة فلقد تطورت بصورة تشابه تطور الإستثمارات بالقطاع فقد إرتفعت من ١٠٤٣ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٢٨٧ مليون جنيه بالأسعار الجارية و ١٧٠٦ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٧٩ ، أي بزيادة إجمالية قدرها ١٧٥٢٪ و ٦٢٦٪ على التوالي .

ولقد بلغت جملة الأجور المدفوعة بالقطاع ٩٩ مليون جنيه في أول الفترة محل الدراسة ثم أخذت في الارتفاع حثيثاً حتى عام ١٩٧٤ حيث بدأت زيادات ضخمة وصلت إلى ١٩٣ مليون جنيه عام ١٩٧٩ وبزيادة إجمالية قدرها ٩٤٩٪ مما إنعكس

به بشكل واضح على متوسطات الأجور بهذا القطاع والتي إرتفعت من ٧٨ جنيه للعامل فى سنة عام ١٩٦٠ إلى ١٢٤ر جنيه للعامل عام ١٩٧٩ ومن المعروف توالى هذه الزيادة بعد ذلك اريخ ولكن الملاحظة العامة والهامة هى إنخفاض متوسطات الأجور حتى فى السنوات الأخيرة ١٩٦٠ القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى بالرغم من إرتفاع معامل رأس المال / العمل ، أى ارتفاع المستوى الفنى للإنتاج به ، حيث إرتفع المعامل هذا من ٢٩٠٠ جنيه / عامل سنة ١٩٦٠ ١٦٧١٠ جنيه / عامل سنة ١٩٧٩ مع وجود زيادات ضخمة فى هذا المعامل فى بعض السنوات بنية نتيجة لادخال بعض وسائل الإنتاج الحديثة والمكلفة فى بعض منشآت هذا القطاع .

وبمقارنة معدلات نمو كل من الإنتاجية والأجور بهذا القطاع خلال الفترة محل دراسة يتضح أن متوسط معدلات نمو الإنتاجية سنوياً قد بلغ ٦٣٪ بالأسعار الجارية ١٠٪ بالأسعار الثابتة وذلك مقابل زيادة سنوية متوسطة لإجمالى الأجور قدرها ٤٧٪ .
بمقارنة الأجور ٢٠٪ ، أى أن معدل نمو الإنتاجية السنوى بالأسعار الجارية أعلى نظيره الخاص بإجمالى الأجور وبمتوسطاتها ، وتنقلب الصورة تماماً إذا ما أخذنا معدل الإنتاجية بالأسعار الثابتة ، وعموماً فإن هناك مشكلة تواجه إقتصاديات العمل بهذا القطاع من حيث كون متوسط إنتاجية العمل به مازال متواضعاً للغاية وهو أمر يجب العمل على علاجه فى مسارات متوازية تتمثل أساساً فى الإهتمام بالتدريب الفنى للعاملين بالقطاع نيار الأساليب المناسبة للعمل به وكذلك التصميمات التى من شأنها خفض التكاليف مناسبة لكل من الخامات المحلية وإحتياجات المجتمع .

جدول رقم (٧)

السنة	القيمة المضافة بالأسعار الجارية مليون جنيه	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة مليون جنيه	الاستثمارات المنتهية مليون جنيه	إجمالي عدد المشتغلين بالبناء مستمر	
القيمة المطلقة	الرقم النسبي	القيمة المطلقة	الرقم النسبي	القيمة المطلقة	الرقم النسبي
١٩٦٠	١٠٤,٣٠	١٠٠,٠٠	١٠٤,٣٠	١٠٠,٠٠	٢٠,٠٠
١٩٦١	١٠٢,٥٩	١٠٢,٥٩	١٠٢,٥٩	١٠٢,٥٩	١٩,١٠
١٩٦٢	١٠٢,٢٦	١٠٢,٢٦	١٠٣,٢٦	١٠٢,٢٦	٣٢,٨٠
١٩٦٣	١٠٥,٢٧	١١١,٨٠	١٠٥,٢٧	١١١,٨٠	٣٢,٦٠
١٩٦٤	١٠٦,٥٢	١١٢,١٠	١٠٦,٥٢	١١٢,١٠	٣٢,٤٠
١٩٦٥	١٠٦,٨٠	١٠٨,٢٠	١٠٣,٢٤	١٠٦,٨٠	٣٠,٥٠
١٩٦٦	١٠٨,٥٥	١٠٩,٤٠	١٠٤,٨٩	١٠٨,٥٥	٤٢,٥٠
١٩٦٧	١١١,٠٠	١٠٦,٤٢	١٠٧,٧٧	١١١,٠٠	٤٢,٣٠
١٩٦٨	١١٣,١٠	١٠٨,٤٤	١٠٩,٨٨	١١٣,١٠	٤١,٢٠
١٩٦٩	١١٥,٦٠	١١٠,٨٣	١١٢,١٨	١١٥,٦٠	٤٦,٩٠
١٩٧٠	١١٨,٢٠	١١٣,٣٣	١١٤,٥٧	١١٨,٢٠	٣٦,٥٠
١٩٧١	١٢٠,٢٠	١١٥,٢٤	١١٦,٤٠	١٢٠,٢٠	٢٦,٥٠
١٩٧٢	١٢١,١٠	١١٦,١١	١٢٢,٥٠	١٢١,١٠	٢٩,٨٠
١٩٧٣	١٢٤,٠٠	١١٨,٨٩	١٢٥,١٠	١٢٤,٠٠	٤٠,٣٠
١٩٧٤	١٢٧,١٠	١٢١,٨٦	١٢٦,٤٠	١٢٧,١٠	٥١,٥٠
١٩٧٥	١٣٠,٠٠	١٢٤,٦٤	١٢٨,١٠	١٣٠,٠٠	١٢٢,٨٢
١٩٧٦	١٣٦,٠٠	١٣٠,٣٩	١٣٦,٤٠	١٣٦,٠٠	١٣٠,٧٨
١٩٧٧	٢٤٣,٥٠	٢٣٣,٤٦	٢٤٩,١٠	٢٤٣,٥٠	١٢٥,٥٠
١٩٧٨	٢٦١,٨٠	٢٥١,٠١	٢٥٩,١٠	٢٦١,٨٠	١٥٢,٥٤
١٩٧٩	٢٨٧,٠٠	٢٧٥,١٧	٢٧٣,٥٧	٢٨٧,٠٠	١٤٢,٠٠

تابع جدول رقم (٧)

متوسطات الإحور ادمالى الاجور بالدينه فى السنه بالمليون جنيه		متوسط الاسماحيه اسمار شايته		متوسط الاسماحيه اسمار خارجه		معامل راس المال المعمل		مالاته جسته/ غامل	
الرقم المطلقه	الرقم النسياسى	الرقم المطلقه	الرقم النسياسى	الرقم المطلقه	الرقم النسياسى	الرقم المطلقه	الرقم النسياسى	الرقم المطلقه	الرقم النسياسى
٢٨,٠٠	١٠٠,٠٠	٩,٩٠	١٠٠,٠٠	٠,٨٢	١٠٠,٠٠	٠,٨٢	١٠٠,٠٠	٢,٩٠	١٠٠,٠٠
٢٨,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠١,٠١	٠,٨٣	١٠١,٢٢	٠,٨٣	١٠١,٢٢	١٤,٦٩	١٠١,٢٢
٢٧,٧٠	٩٩,٦٢	١٠,٠٠	١٠١,٠١	٠,٨٤	١٠٢,٤٤	٠,٨٤	١٠٢,٤٤	٧٥,٦٠	١٠٢,٤٤
٢٨,٦٠	١٠٠,٧٧	١٠,٢٠	١٠٣,٠٣	٠,٨٥	١٠٣,٦٦	٠,٨٥	١٠٣,٦٦	٣٤,١٨	١٠٤,٨٨
٢٨,٦٠	١٠٠,٧٧	١٠,٣٠	١٠٤,٠٤	٠,٨٥	١٠٣,٦٦	٠,٨٥	١٠٣,٦٦	٣١,١٧	١٠٤,٨٨
٢٧,٩٠	٩٩,٨٢	١٠,٣٠	١٠٤,٠٤	٠,٨١	٩٨,٧٨	٠,٨١	٩٨,٧٨	٢٥,٤٢	١٠٠,٠٠
٢٨,٥٠	١٠٠,٦٤	١٠,٤٠	١٠٥,٠٥	٠,٨٢	١٠٠,٠٠	٠,٨٢	١٠٥,٠٥	١٥٨,٣٣	١٠١,٢٢
٢٨,١٠	١٠٠,١٣	١٠,٤٠	١٠٥,٠٥	٠,٨٣	١٠١,٢٢	٠,٨٣	١٠٥,٠٥	٦٠,٤٣	١٠٢,٤٤
٢٨,٩٠	١٠١,١٥	١٠,٦٠	١٠٧,٠٧	٠,٨٤	١٠٢,٤٤	٠,٨٤	١٠٧,٠٧	٣٧,٩١	١٠٣,٦٦
٢٨,٨٠	١٠١,٠٣	١٠,٧٠	١٠٨,٠٨	٠,٨٥	١٠٣,٦٦	٠,٨٥	١٠٣,٦٦	٣١,٢٧	١٠٤,٨٨
٢٨,٥٠	١٠٠,٦٤	١٠,٧٠	١٠٨,٠٨	٠,٨٢	١٠٦,١٠	٠,٨٢	١٠٨,٠٨	٧٣,٠٠	١٠٧,٣٢
٢٨,٨٠	١٠١,٠٣	١٠,٨٠	١٠٩,٠٩	٠,٨٨	١٠٧,٣٢	٠,٨٨	١٠٩,٠٩	٣٧,٨٦	١٠٨,٥٤
٢٨,٦٠	١٠٠,٧٧	١٠,٨٠	١٠٩,٠٩	٠,٨٨	١٠٧,٣٢	٠,٨٨	١٠٩,٠٩	٢٤,٥٠	١٠٨,٥٤
٢٩,٠٠	١٠١,٢٨	١٠,٩٠	١١٠,١٠	٠,٩٠	١٠٩,٧٦	٠,٩٠	١١٠,١٠	٦٧,١٧	١١٠,٩٨
٢٩,١٠	١٠١,٤١	١١,٠٠	١١١,١١	٠,٩١	١١٠,٩٨	٠,٩١	١١١,١١	٤٦,٨٢	١١٠,٩٨
٩٥,٩٠	١٢٢,٩٥	١٣,٧٠	١٣٨,٣٨	٠,٩١	١١٠,٩٨	٠,٩١	١٣٨,٣٨	٤٥,٣٤	١٠٩,٧٦
١٠٠,٠٠	١٢٨,٢١	١٤,٤٠	١٤٥,٤٥	٠,٩٤	١١٤,٦٣	٠,٩٤	١٤٥,٤٥	١١٣,٤٥	١١٥,٨٥
١٠٩,٨٠	١٤٠,٧٧	١٥,٩٠	١٦٠,٦١	١,٦٨	٢٠٤,٨٨	١,٦٨	١٦٠,٦١	١٥٦,٨٧	١٢٥,٦١
١١٦,٠٠	١٤٨,٧٢	١٦,٩٩	١٧١,٦٢	١,٧٩	٢١٨,٢٩	١,٧٩	١٧١,٦٢	٨٠,٢٤	١٣٢,٩٣
١٢٤,٥٠	١٥٩,٦٢	١٩,٣٠	١٩٤,٩٥	١,٨٥	٢٢٥,٦١	١,٨٥	١٩٤,٩٥	١٦,٧١	١٣٤,١٥

٩ - الأجور والإنتاجية في قطاع المرافق العامة :-

يعتبر قطاع المرافق العامة القطاع المتم لقطاع الإسكان حيث لا يمكن تصور قيام أى مشروعات سكنية مناسبة دون ما إنشاء المرافق العامة اللازمة لها وذلك بجانب صيانة وتجديد والتوسع فى المرافق العامة القائمة ، لذلك فقد واجه هذا القطاع تقريباً نفس المشاكل والعقبات ومراحل التطور التى واجهها قطاع الإسكان كما هو مبين بالجدول رقم (٨) التالى .

ويوضح هذا الجدول أن القيمة المضافة بهذا القطاع قد إرتفعت من ٦٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ حتى بلغت ٢١٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بالأسعار الجارية و ٢٨٤ مليون جنيه بالأسعار الثابتة محققة بذلك زيادة إجمالية خلال الفترة محل الدراسة بلغت ٣٩٠.٦٪ و ٢٤٣.٨٪ على التوالى ، أما إجمالى الإستثمارات المنفذة سنوياً بالقطاع فقد قفزت من ٧٠ مليون جنيه فقط فى أول الفترة إلى ١٦٠.٠ مليون جنيه فى آخرها محققة زيادة إجمالية قدرها ٢١٨.٧٪ أى بمعدل زيادة سنويه قدرها ١.٠٩٣٪ فى المتوسط ، ويتبين من الجدول أن الزيادة فى الإستثمارات المنفذه قد ظهرت بوضوح بعد عام ١٩٧٣ .

أما إجمالى عدد العاملين بالقطاع فقد بلغ ٢٥٢ ألف عامل عام ١٩٦٠ ثم أخذ فى الارتفاع التدريجى والمتزايد بعد عام ١٩٧٣ حتى وصل إلى ٦٤ ألف عامل عام ١٩٧٩ بزيادة إجمالية قدرها ١٥٣.٠٪ ، أى بمعدل زيادة سنوية متوسطة وصلت إلى حوالى ٧.٧٪ ولقد بلغ إجمالى الأجور المدفوعة لهم فى أول الفترة ٢١٥ مليون جنيه و ٢١٥ مليون جنيه فى نهاية الفترة بزيادة إجمالية قدرها ٢٩٨.١٪ مما ترتب عليه إرتفاع متوسط أجر العامل فى السنة من ٢١٤.٣ جنيه إلى ٢٣٥.٩ جنيه على التوالى بزيادة إجمالية قدرها ١٠.٦٪ .

وتماثل متوسطات إنتاجية العمل بهذا القطاع تلك المحققة في قطاع الإسكان ففى
حيث كان متوسط الإنتاجية عام ١٩٦٠ ، ٢٥٠ جنيه / عامل إرتفع إلى ٤٩٠ جنيه
لأسعار الجارية و ٤٤٠ جنيه / عامل بالأسعار الثابتة عام ١٩٧٩ وهى أرقام تقترب
نظائرها الخاصة بمتوسطات الأجور وما يعكسه ذلك من تدنى إقتصاديات العمل
لأن ، ويمكن التدليل على ذلك رقمياً حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوى للإنتاجية
٢٨٪ بالأسعار الجارية و ٢٧٪ بالأسعار الثابتة وذلك مقابل ١٤٩٪ لإجمالي
٢٨٪ لمتوسطاتها ، وهو الأمر الذى يوضح بجملة الارتفاع الرهيب لمعدل نمو
إنتاجية بمعدل نمو الإنتاجية بالأسعار الثابتة والجارية على السواء ، وهذا ما يفسر
بذم مشروعات هذا القطاع من ناحية وإرتفاع تكلفتها من ناحية أخرى وهو ما يمثل
عبئاً ضخماً للمسؤولين فى الدولة والذى يمكن علاجه بصورة تدريجية بالتركيز على
مستويات الأداء والإنتاجية بالقطاع وتحقيق العلاقة السليمة بين معدلات نمو
من ناحية ونمو الأجور من ناحية أخرى .

السنة	القيمة بالأسعار الجارية مليون جنيه	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة مليون جنيه	الاستثمارات المنفذة مليون جنيه	إجمالي عدد المشتغلين بالات مختلف	
القيمة المطلقة	الرقم النسبي	القيمة المطلقة	الرقم النسبي	القيمة المطلقة	الرقم النسبي
١٩٦٠	٦,٤٠	٦,٤٠	١٠٠,٠٠	٢,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٦١	٦,٨٠	٦,٨٠	١٠٦,٢٥	٢,٢٠	١١٠,٠٠
١٩٦٢	٢,٠٠	٢,٠٠	١٠٩,٣٨	٢,٠٠	١٠٢,٥٤
١٩٦٣	٢,٤٠	٢,٤٠	١١٥,٦٣	١٣,٥٠	١١٣,٨٩
١٩٦٤	٢,٦٠	٢,٦٠	١١٨,٢٥	٨,٢٠	١١٢,٠٦
١٩٦٥	٨,٢٠	٨,٢٠	١٢٨,١٣	١١,٢٠	١٢٠,٢٤
١٩٦٦	٩,٢٠	٩,٢٠	١٤٣,٢٥	٨,٨٠	١٢٣,٨١
١٩٦٧	٩,٤٠	٩,٤٠	١٤٦,٨٨	٩,١٠	١٢٥,٤٠
١٩٦٨	٩,٩٠	٩,٩٠	١٥٤,٦٩	٩,٦٠	١٢٢,٢٨
١٩٦٩	١٠,٨٠	١٠,٨٠	١٦٨,٢٥	١٠,٤٠	١٢٨,٥٢
١٩٧٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٩٦,٨٢	١٠,٩٠	١٥٥,١٦
١٩٧١	١٤,١٠	١٣,٦٠	٢١٢,٥٠	١٦,٨٠	١٦٠,٣٢
١٩٧٢	١٤,٥٠	١٤,٠٠	٢١٨,٢٥	١٦,٩٠	١٦٨,٢٥
١٩٧٣	١٦,١٠	١٥,٩٠	٢٤٨,٤٤	٢٢,٨٠	١٧٢,٦٢
١٩٧٤	١٢,٤٠	١٨,١٠	٢٨٢,٨١	٢٨,٢٠	١٨٢,٥٤
١٩٧٥	١٩,٠٠	١٩,٣٠	٣٠١,٥٦	٤٦,١٠	١٩٨,٤١
١٩٧٦	٢٢,٠٠	٢٠,٢٠	٣٢٣,٤٤	٤٥,٠٠	٢١١,٩٠
١٩٧٧	٢٣,١٠	٢٦,٠٠	٣٥١,٥٦	٦٦,٢٠	٢١٦,٦٢
١٩٧٨	٢٦,٦٠	٢٥,٠٠	٣٩٠,٦٣	٩٥,٦٠	٢٣٨,١٠
١٩٧٩	٣١,٤٠	٢٨,٤٠	٤٤٣,٢٥	١٦٠,٠٠	٢٥٣,٩٢

تابع جدول رقم (٨)

مطابق الإيجور الإجمالي الإيجور		متوسط الإنتاجية		متوسط الإنتاجية		مقابل رأس المال	
القيمة المطلقة		القيمة المطلقة		القيمة المطلقة		القيمة المطلقة	
الرقم		الرقم		الرقم		الرقم	
٢١٤		١٩٧		٢١٧		٢١٦	
١٠٠,٠٠	٥,٤٠	١٠٠,٠٠	٥,٢٥	١٠٠,٠٠	٥,٢٥	١٠٠,٠٠	٥,٨٣
١٩٧,٦٧	٤,٨٠	١١٠,١٩	٥,٢٨	١١٠,١٩	٥,٢٨	١١٠,١٩	٨,٥٦
٢١٧,٥٩	٥,٩٠	١٠١,٢١	٥,٢٦	١٠١,٢١	٥,٢٦	١٠١,٢١	٣,٨٢
٢١٦,٧٩	٦,٢٠	١٠١,٥٢	٥,٢٦	١٠١,٥٢	٥,٢٦	١٠١,٥٢	٨,٤٤
٢١٦,٢١	٦,٤٠	١٠١,٤٤	٥,٢٦	١٠١,٤٤	٥,٢٦	١٠١,٤٤	١٠,٢٥
٢٥٤,٥٧	٧,٢٠	١١٨,٥٧	٥,٢٧	١١٨,٥٧	٥,٢٧	١١٨,٥٧	١٤,٠٠
٢٤٠,١٩	٧,٥٠	١١٦,١١	٥,٢٩	١١٦,١١	٥,٢٩	١١٦,١١	١٣,٢٨
٢٤٣,٥٦	٧,٢٠	١١٣,٢٩	٥,٣٠	١١٣,٢٩	٥,٣٠	١١٣,٢٩	١١,٥٠
٢٤٨,١١	٨,٠٠	١١٥,٩١	٥,٣١	١١٥,٩١	٥,٣١	١١٥,٩١	٢,٠٠
٢٤٦,١٣	٨,٠٠	١١٥,٢١	٥,٣٣	١١٥,٢١	٥,٣٣	١١٥,٢١	٢٩,٠٠
٢٢٢,١٠	٨,٢٠	١٣٠,٩١	٥,٣٣	١٣٠,٩١	٥,٣٣	١٣٠,٩١	١,٦٣
٢٢٧,٣٤	٩,٢٠	١٣٧,٤٢	٥,٣٥	١٣٧,٤٢	٥,٣٥	١٣٧,٤٢	١٢,٩٢
٢٣٣,٣٣	٩,٩٠	١٣٤,٦٦	٥,٣٤	١٣٤,٦٦	٥,٣٤	١٣٤,٦٦	٨,٤٥
٢٥٠,٩٤	١٠,٩٠	١٤٥,٢٣	٥,٣٧	١٤٥,٢٣	٥,٣٧	١٤٥,٢٣	٢٠,٢٣
٢٦٥,٩٠	١٢,٢٠	١٤٨,٩٤	٥,٣٨	١٤٨,٩٤	٥,٣٨	١٤٨,٩٤	١١,٤٨
٣٠٠,٩٩	١٥,٠٠	١٤٩,٦٣	٥,٣٨	١٤٩,٦٣	٥,٣٨	١٤٩,٦٣	١١,٥٣
٣٠١,٦٩	١٦,١٠	١٦٢,٢٢	٥,٤١	١٦٢,٢٢	٥,٤١	١٦٢,٢٢	١٣,٢٤
٢٩١,٤٢	١٥,٩٠	١٦٦,٥٩	٥,٤١	١٦٦,٥٩	٥,٤١	١٦٦,٥٩	٥٥,١٢
٣١٥,٩٩	١٨,٩٠	١٧٤,٥٦	٥,٤٤	١٧٤,٥٦	٥,٤٤	١٧٤,٥٦	١٢,٢٠
٣٣٥,٢٤	٢١,٥٠	١٩٣,١٨	٥,٤٤	١٩٣,١٨	٥,٤٤	١٩٣,١٨	٤٠,٠٠

- الأجور والإنتاجية بالخدمات الأخرى :-

تضم مجموعة الخدمات الأخرى العديد من القطاعات الخدمية النوعية المتباينة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والقضائية والثقافية والترفيهية الخ وجميعها قطاعات ذات أهمية إقتصادية وإجتماعية كبيرة وكان من المفضل معالجة كل منها على حده إذا ما تاحت البيانات التفصيلية اللازمة لذلك .

ويتبين من الجدول التالى رقم (٩) ضخامة حجم العمل بهذه المجموعة من الخدمات مثلاً فى العدد الكبير من العاملين بها والذي بلغ ١٠٦٦٨ ألف عامل سنة ١٩٦٠ ثم أخذ فى الإرتفاع التدريجى شبه المنتظم حتى وصل إلى ٢٥٥٤ ألف عامل سنة ١٩٧٩ وبزيادة إجمالية قدرها ١٣٩٤٪ خلال الفترة محل الدراسة ، أى بمعدل نمو سنوى متوسط بلغ حوالى ٧٠٪ وهو ما يعكس بشكل واضح التكدس التراكمى الكبير للعاملين فى القطاع الحكومى والذي يضم معظم هذه الخدمات .

ويلا " من الجدول السابق الإشارة إليه أن القيمة المضافة المحققة فى هذه المجموعة من الخدمات قد إرتفعت من ٢٦٥٥ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ١٩٤٢٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية مقابل ١١٤٢ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٧٩ محققة بذلك زيادة إجمالية خلال الفترة محل الدراسة بلغت ٦٣١٦٪ و ٣٣٠٥٪ على التوالى .

وخلال نفس الفترة محل الدراسة إرتفعت قيمة الإستثمارات السنوية المنفردة فى مختلف فروع هذه الخدمات من ١٢ مليون جنيه إلى ٢٠٧ مليون جنيه مع ملاحظة أن معدل الزيادة فى تلك الإستثمارات قد بدأ فى التعاظم بعد عام ١٩٧٤ وبهذه تشابه هذه المجموعة من الخدمات مع القطاعات الأخرى فى مسيرة نموها ، ولكن

ل رأس المال / العمل بها مايزال متواضعاً وهو أمر يرجع إلى طبيعة هذه المجموعة
خدمات فقد وصل ذلك المعامل إلى ٢٨٥٠ جنيه / عامل عام ١٩٧٩ مقابل ١٨٠ جنيه
مل فقط عام ١٩٦٠ وهو وضع يظهر واضحاً في الإنخفاض النسبي لمستويات الإنتاجية
لإرتفاع الكبير في متوسطات الأجور ، حيث إرتفع متوسط الإنتاجية من ٢٥٠ جنيه
مل سنة ١٩٦٠ إلى ٧٦٠ جنيه / عامل و ٤٥٠ جنيه / عامل بالأسعار الجارية والثابتة
التوالي سنة ١٩٧٩ .

وفي مجال العلاقة بين معدلات نمو كل من الإنتاجية والأجور يتضح أن متوسط معدل
الإنتاجية خلال الفترة محل الدراسة قد بلغ ١٠٢٪ بالأسعار الجارية و ٤٠٪ فقط
بأسعار الثابتة مقابل معدل نمو متوسط لإجمالي الأجور بلغ ٢٥٢٪ ، في حين أن متوسط
ر قد زاد بمعدل سنوي بلغ ٧٦٪ وبمقارنة هذه الأرقام يتضح الزيادة الهائلة في معدل
إجمالي الأجور عن نظيره الخاص بنمو الإنتاجية بكل من الأسعار الجارية والثابتة
بوضوح عدم وجود أي رباط سليم بينها ، وقد يرجع ذلك إلى عديد من الأسباب فـ
تتها وجود بطالة مقلعة بنسب عالية في كثير من وحدات هذه المجموعة من الخدمات ،
فاض مستويات الأداء وإرتفاع تكلفة تقديم هذه الخدمات بشكل أدى إلى كون نمو
لى الأجور ومتوسطاتها قد بنى أساساً على مجموعة من المعايير الإجتماعية دون ما
م مقابل بالمعايير الإقتصادية وهو أمر يجب الإهتمام بدراسته دراسة تفصيلية
تساعد على إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة .

القيمة المضافة بالاسمار الجارية مليون جنيه	القيمة المضافة بالاسمار الثابتة مليون جنيه	الاستثمارات الممنوحة مليون جنيه	اجمالي عدد المختصين بالالف مقفل
١٩٦٠	٢٦٥,٥٠	١٠٠,٠٠	٢٦٥,٥٠
١٩٦١	٢٩٠,٩٠	١٠٩,٥٧	١٠٧,٩١
١٩٦٢	٢٨٦,٦٠	١٠٧,٩٥	١١٣,٦٠
١٩٦٣	٣١٣,١٠	١١٧,٩٣	١١٧,٩٠
١٩٦٤	٣٥٤,٠٠	١٣٣,٣٣	١٢٤٤,٩٠
١٩٦٥	٤١٤,٦٠	١٥٦,٠١	١٣٦٩,٨٠
١٩٦٦	٤٥٧,٥٠	١٧٢,٣٢	١٤٢٧,٢٠
١٩٦٧	٤٨٦,١٠	١٨١,٥٨	١٤٥٠,٠٠
١٩٦٨	٥١٢,٢٠	١٩٦,٨٢	١٥٠٦,٩٠
١٩٦٩	٥٤٢,٦٠	٢٠٤,٣٧	١٥٣٩,١٠
١٩٧٠	٦٣٦,٦٠	٢٣٩,٦٢	١٧١٠,٢٠
١٩٧١	٦٩٣,٨٠	٢٦١,٣٢	١٧٤٢,٩٠
١٩٧٢	٧٧٠,٤٠	٢٩٠,١٢	١٧٩٨,٩٠
١٩٧٣	٨٥٢,٦٠	٣٢٠,٩٨	١٨٢٢,١٠
١٩٧٤	٩٠٦,٣٠	٣٤١,٣٦	١٨٨٢,٦٠
١٩٧٥	٩٧٣,٦٠	٣٦٦,٧٠	١٩٨٨,٦٠
١٩٧٦	١١٦٤,٠٠	٤٣٨,٤٢	٢٠٨٣,٩٠
١٩٧٧	١٣٨٩,٠٠	٥٢٣,١٦	٢٣٣٥,٦٠
١٩٧٨	١٦٤٩,٠٠	٦٢١,٠٩	٢٤٤٦,٤٠
١٩٧٩	١٩٤٢,٤٠	٧٣١,٦٠	٢٥٥٨,٣٣

تابع جدول رقم (٩)

تات الاجور اجمالي الاجور		محوط الانتاجيه		متوسط الانتاجيه		معامل راس المال	
فيه في السنه بالمليون جنيه		امصار جاريه		امصار ثابتة		باللغ جنيه/عالم	
الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة
١٠٠,٠٠	١٢٨,٢٦	١٠٠,٠٠	٠,٢٥	١٠٠,٠٠	٠,٢٥	١٠٠,٠٠	٠,١٨
٩٨,٣٨	١٨٩,٢٦	١٠١,٥٣	٠,٢٥	١٠١,٥٣	٠,٢٥	٨١,٢٩	٠,١٥
٩٢,٢٣	١٨٥,٢٨	١٠١,٥٠	٠,٢٥	١٠١,٥٠	٠,٢٥	-٦١٢,٠٣	-١,١١
١١٣,١١	٢٢٢,٨٣	١٠٦,٢١	٠,٢٢	١٠٦,٢١	٠,٢٢	٢٦٢,٠٥	٠,٤٨
١١٥,٨٠	٢٤٠,٨٩	١١٤,٢٦	٠,٢٨	١١٤,٢٦	٠,٢٨	٢٣٣,١٤	٠,٤٢
١٢٦,٥١	٢٨٩,٥٨	١٢١,٥٠	٠,٣٠	١٢١,٥٠	٠,٣٠	٩٦,٢١	٠,١٢
١٣٣,٨٢	٣١٩,٣٨	١٢٨,٢٦	٠,٣١	١٢٨,٢٦	٠,٣١	١٦٦,٣٣	٠,٣٠
١٣٢,٢٩	٣٢١,٢٥	١٣٣,٥٩	٠,٣٣	١٣٣,٥٩	٠,٣٣	٣٠٩,٥٤	٠,٥٦
١٢٩,١٤	٣٢٥,١٩	١٣٩,٣٨	٠,٣٥	١٣٩,٣٨	٠,٣٥	١٠٦,٦٤	٠,١٩
١٣٤,٤٧	٣٤٥,٨٤	١٤١,٦٥	٠,٣٥	١٤١,٦٥	٠,٣٥	٢٦٦,٢٣	٠,٤٨
١٤٩,٣١	٤٢٦,٨٢	١٤٩,٤٣	٠,٣٧	١٤٩,٤٣	٠,٣٧	٥٨,٣٩	٠,١٠
١٤٦,٦٢	٤٢٢,٠١	١٥٩,٩٥	٠,٤٠	١٥٩,٩٥	٠,٤٠	٢٢٦,٦١	٠,٥٠
١٥٨,٥٩	٤٢٦,٢١	١٧٢,٠٨	٠,٤٣	١٧٢,٠٨	٠,٤٣	٢١٣,٢٢	٠,٣٨
١٦٢,٥٦	٥١١,٥٩	١٨٢,٤١	٠,٤٢	١٨٢,٤١	٠,٤٢	٥٢٦,٤٠	١,٠٤
١٧٨,٣٤	٥٦٠,٩٠	١٩٣,٤٢	٠,٤٨	١٩٣,٤٢	٠,٤٨	٤٤٣,٥٢	٠,٨٠
١٣٨,١٨	٤٥٩,٠٨	١٩٦,٢٦	٠,٤٩	١٩٦,٢٦	٠,٤٩	٣٢٢,٣٤	٠,٦٢
٢١٦,٤٦	٧٥٣,٢٥	٢٢٤,٤٤	٠,٥١	٢٢٤,٤٤	٠,٥١	٣٨٦,٢٤	٠,٦٩
٢٣٣,٦٩	٩١٢,٠٥	٢٣٨,٩٦	٠,٥٩	٢٣٨,٩٦	٠,٥٩	٣٠٥,٢٠	٠,٥٥
٢٤٢,٥٨	١٠١٢,٠٨	٢٢٠,٨٤	٠,٦٢	٢٢٠,٨٤	٠,٦٢	١٠٦٤,٦٠	١,٩١
٢٥٢,٠٦	١٠٢٥,٢٩	٣٠٥,٥٨	٠,٧٦	٣٠٥,٥٨	٠,٧٦	١٥٨٦,٢٨	٢,٨٥

- الأجور والإنتاجية على المستوى القومي :-

سبق أن أوضحنا فى الأجزاء السابقة من هذه الدراسة العلاقة بين الأجور والإنتاجية على مستوى القطاعات النوعية المختلفة ، ويفضل أن نختتم هذا الجزء التحليلى بإعطاء الصورة الكلية لهذه العلاقة على المستوى القومى ، وهو الأمر الذى يوضحه رقمياً الجدول التالى رقم (١٠).

ويتبين من هذا الجدول أن القيمة المضافة على المستوى القومى فى مصر قد ارتفعت من ١٣١٦ر٥ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ١١٩٣٦ر٥ مليون جنيه بالأسعار الجارية و ٤١٢٢ر٤ مليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ١٩٧٩ ، أى أن القيمة المضافة قد تضاعفت أكثر من ٩ مرات بالأسعار الجارية وأكثر من ٣ مرات بالأسعار الثابتة خلال الفترة محل الدراسة وهذا مايعنى التأثير الخطير لارتفاع الأسعار على قيم القيمة المضافة وهو الأمر الذى ظهر بشكل واضح بعد عام ١٩٧٤ ، وتخفض الاستثمارات المنفذة سنوياً على المستوى القومى لنفس الظاهرة حيث زادت قيمتها من ١٩٦ر٥ مليون جنيه فى العام الأول من الفترة محل الدراسة إلى ٣٤٠١ر٦ مليون جنيه فى العام الأخير بزيادة إجمالية قدرها ١٦٣١٪ تقريباً ، أى بمعدل نمو سنوى متوسط بلغ حوالى ٨٢٪ وهونائج أساساً من الزيادة الكبيرة فى حجم الاستثمارات المنفذه سنوياً بعد عام ١٩٧٣ ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع متوسط معامل رأس المال / العمل على المستوى القومى من ٤٩٠ جنيه / عامل إلى ٩٨٩٠ جنيه / عامل خلال تلك الفترة مؤكداً تطوراً ملحوظاً فى المستوى الفنى للإنتاج على المستوى القومى حتى إذا ماأخذنا فى الاعتبار الزيادة المستمرة فى الأسعار ، وقد ساعد على ذلك أن معدل نمو إجمالى عدد العاملين كان أقل كثيراً من معدل نمو الاستثمارات المنفذة سنوياً حيث ارتفع إجمالى عدد العاملين من ٦١١٦ر٩ ألف عامل سنة ١٩٦٠ إلى ١٠٥٦٠ر٣

الف عامل سنة ١٩٧٩ بزيادة إجمالية وصلت إلى ٧٢.٦٤٪ ، أى بمعدل نمو سنوى بلغ ٢.٣٦٪ خلال نفس الفترة ، وقد بلغت جملة الأجور المدفوعة لهؤلاء العاملين ٥٢٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ حيث تضاعفت أكثر من ٦ مرات خلال الفترة محل الدراسة لبلوغها ٣٢٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، وقد ترتب على ذلك إرتفاع متوسط الأجر السنوى فى مصر من ٩٠ جنيه إلى ٣٢٠ جنيه خلال هذه الفترة .

أما فيما يتعلق بمتوسطات الانتاجية فيوضح الجدول المذكور أنها قد إرتفعت من ٢٢٠ جنيه / عامل إلى ١١٣٠ جنيه / عامل بالأسعار الجارية وإلى ٢٩٠ جنيه / عامل بالأسعار الثابتة خلال الفترة محل الدراسة مع ملاحظة أن هذا النمو قد أخذ شكلاً متدرجاً طوال هذه الفترة وحتى عام ١٩٧٤ حيث ظهرت طفرة كبيرة فى تلك المتوسطات إذا ما تم تقديرها بالأسعار الجارية للقيمة المضافة ، ومع عدم وجود هذه الطفرة فى حالة إستخدام الأسعار الثابتة مما يؤكد التأثير الظاهرى لإرتفاع الأسعار على ارتفاع متوسطات الإنتاجية منذ عام ١٩٧٤ .

وفى مجال العلاقة بين تطور كل من الأجور والإنتاجية يتبين أن الزيادة الكلية فى إجمالى الأجور المنصرفة سنوياً للعاملين على مستوى الدولة قد بلغت خلال الفترة محل الدراسة ٥٤٥.٧٧٪ ، أى بمعدل زيادة سنوية متوسطة بلغت حوالى ٢.٧٣٪ ، وفى نفس الوقت كان المعدل السنوى لزيادة متوسطات الأجور خلال نفس الفترة حوالى ١٣.٧٪ فى المتوسط ، ومن ناحية أخرى حققت الإنتاجية معدل نمو سنوى متوسط بلغ ٢.١٣٪ بالأسعار الجارية و ١.٤٪ نقط بالأسعار الثابتة ، أى أنه حتى باستخدام الأسعار الجارية يظهر بوضوح الزيادة الكبيرة فى المعدل السنوى المتوسط لنمو الأجور مقارنةً بنظيره الخاص بالإنتاجية وهو الوضع الذى يمكن أن يفسر كثيراً ما يعانى به المجتمع من مشكلات أدت إلى محدودية حجم

المشروعات التى يستطيع المجتمع أن يتحمل إقامتها ، مع التأخير الواضح فى تنفيذ كثير منها وإرتفاع تكاليف هذا التنفيذ وذلك بالإضافة إلى ماتعانيه المنشآت القائمة من مشكلات مماثلة تعوق سير العملية الإنتاجية أو الخدمية فى المسارات السليمة ، وعليه يصبح من الضرورى العمل على إتخاذ الاجراءات ووضع الضمانات الشاملة التى تضمن تحقيق العلاقة السليمة بين الإنتاجية والأجور على مستوى مختلف القطاعات الإقتصادية وبالتالي على المستوى القومى .

وسوف نحاول فى الفقرة التالية والأخيرة من هذه الدراسة تحديد مجموعة النتائج والتوصيات التى يمكن أن تساعد فى تحقيق هذا الهدف .

سنة	القيمة المضافة بالأسعار الحالية مليون جنيه	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة مليون جنيه	الإستثمارات المنقذة مليون جنيه	الجمالي عدد المحفظين بالألف محفل	
القيمة المطلقة	الرقم النسبي	القيمة المطلقة	الرقم النسبي	القيمة المطلقة	الرقم النسبي
١٩٦٠	١٣١٦,٥٠	١٠٠,٠٠	١٣١٦,٥٠	١٠٠,٠٠	١٩٦,٥٠
١٩٦١	١٣٩٦,٧٠	١٠٦,٠٩	١٣٩٦,٧٠	١٠٦,٠٩	٢٢٢,٥٠
١٩٦٢	١٤٤٢,٦٠	١٠٩,٥٨	١٤٤٢,٦٠	١٠٩,٥٨	٢٤٩,٩٠
١٩٦٣	١٥٩٥,٠٠	١٢١,١٥	١٥٢٠,٩٠	١٢١,١٥	٢٩٤,٤٠
١٩٦٤	١٧٢٢,٠٠	١٣٤,٦٠	١٧٠٢,٧٠	١٣٤,٦٠	٣٦٨,١٠
١٩٦٥	١٩٩٤,٥٠	١٥١,٥٠	١٧٩٠,٣٠	١٥١,٥٠	٣٦٠,٩٠
١٩٦٦	٢١٤١,٦٠	١٦٣,٦٧	١٩٠٢,٩٠	١٦٣,٦٧	٣٨٠,١٠
١٩٦٧	٢٢١٢,٤٠	١٦٨,٠٥	١٩١١,٧٠	١٦٨,٠٥	٣٦٨,٣٠
١٩٦٨	٢١٨٧,٨٠	١٦٦,١٨	١٨٥٧,٤٠	١٦٦,١٨	٣٩٨,٠٠
١٩٦٩	٢٣٣٩,٤٠	١٧٧,٧٠	١٩٧٠,٢٠	١٧٧,٧٠	٣٤٣,٥٠
١٩٧٠	٢٢٦٣,٠٠	٢٠٢,٢٨	٢٣٥٧,٧٠	٢٠٢,٢٨	٣٥٥,٥٠
١٩٧١	٢٨٢٠,٢٠	٢١٤,٢٢	٢٣٧٤,٥٠	٢١٤,٢٢	٣٦١,٥٠
١٩٧٢	٣٠٤٧,٣٠	٢٣١,٤٧	٢٥٠٥,١٠	٢٣١,٤٧	٣٦٩,٥٠
١٩٧٣	٣٤٦٤,٥٠	٢٦٣,١٦	٢٥٥٥,٧٠	٢٦٣,١٦	٤٦٥,٧٠
١٩٧٤	٤١١٠,٦٠	٣١٢,٢٤	٢٦٦٦,٧٠	٣١٢,٢٤	٦٤٧,٩٠
١٩٧٥	٤٧٧٨,٨٠	٣٦٣,٩٩	٢٩١٣,٦٠	٣٦٣,٩٩	١١٦٩,٢٠
١٩٧٦	٥٧٨٧,٠٠	٤٣٩,٥٧	٣١٩٨,٩٠	٤٣٩,٥٧	١٢٥١,١٠
١٩٧٧	٧٣٩٩,٩٠	٥٦٢,٠٩	٣٤٤٧,٥٠	٥٦٢,٠٩	١٨٧٣,٣٠
١٩٧٨	٩٠٠٨,١٠	٦٨٤,٢٥	٣٨١٣,٣٠	٦٨٤,٢٥	٢٦٦٤,٨٠
١٩٧٩	١١٩٣٦,٥٠	٩٠٦,٦٨	٤١٢٢,٤٠	٩٠٦,٦٨	٣٤٠١,٦٠

تابع جدول رقم (١٠)

بموسمات الاجور الاجمالي الاجور		متوسط الاسماحيه		متوسط الاسماحيه		مماثل راس المال		بالتجنيه في السنه	
بالمليون جنيه		اسمار جاريه		اسمار شايه		العمل		بالالف جنيه	
١٠٠٠		١٠٠٠		١٠٠٠		١٠٠٠		١٠٠٠	
الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة	الرقم	القيمة المطلقة
١٠٠,٠٠	٠,٤٩	١٠٠,٠٠	٠,٢٢	١٠٠,٠٠	٠,٢٢	١٠٠,٠٠	٠,٥٢	١٠٠,٠٠	٠,٠٩
٨٩,٩٥	٠,٤٤	٩٧,٩٧	٠,٢١	٩٧,٩٧	٠,٢١	١٠١,٩٣	٠,٥٣	٩٤,١٣	٠,٠٨
٣٥٧,٠٧	١,٧٤	٩٩,٠٤	٠,٢١	٩٩,٠٤	٠,٢١	١١١,٦١	٠,٥٨	١٠٠,٨٨	٠,٠٩
٢٨٤,٣٣	١,٣٩	١٠٤,٥٧	٠,٢٣	١٠٦,١٧	٠,٢٣	١٣٠,٢٢	٠,٦٨	١١٤,١٢	٠,١٠
٣٤٦,٩٤	١,٦٩	١٠٩,٩٢	٠,٢٤	١١٤,٣٩	٠,٢٥	١٤٢,٤٣	٠,٧٤	١٢١,٠٥	٠,١٠
٢٥٧,٢٩	١,٢٥	١١١,١٣	٠,٢٤	١٢٣,٨١	٠,٢٧	١٦٢,٢٨	٠,٨٥	١٣٢,٦٢	٠,١١
٣٣٥,٩٣	١,٦٤	١١٤,٥٧	٠,٢٥	١٢٨,٩٤	٠,٢٨	١٧٨,٠٢	٠,٩٣	١٤١,١٠	٠,١٢
٢٧٤١,٣٨	١٣,٣٧	١١٤,٧٠	٠,٢٥	١٣٢,٧٤	٠,٢٩	١٨١,٠٩	٠,٩٥	١٤٣,٠٤	٠,١٢
٧٣٢,٦١	٣,٥٧	١١٠,٢٥	٠,٢٤	١٢٩,٨٦	٠,٢٨	١٨٢,٥٤	٠,٩٥	١٤٢,٦٤	٠,١٢
٣١٤,٩٩	١,٥٤	١١٣,٧٠	٠,٢٤	١٣٥,٠١	٠,٢٩	١٩٣,٩٠	١,٠١	١٤٧,٣٢	٠,١٣
١٥٢,٢٤	٠,٧٤	١٢٨,٤٣	٠,٢٨	١٤٥,٠٥	٠,٣١	٢٣٠,٩٢	١,٢١	١٦٥,٥٩	٠,١٤
٥٣٤,٧٩	٢,٦١	١٢٧,٢٧	٠,٢٧	١٥١,١٦	٠,٣٣	٢٤٠,٠٦	١,٢٥	١٦٩,٤٠	٠,١٤
٣٧٧,٨٦	١,٨٤	١٣١,٢٤	٠,٢٨	١٥٩,٦٤	٠,٣٤	٢٥٨,٢٣	١,٣٥	١٧٨,١٠	٠,١٥
٦٣٤,٨٧	٣,١٠	١٣١,٦٦	٠,٢٨	١٧٨,٤٧	٠,٣٨	٢٨٣,٤٧	١,٤٨	١٩٢,٢٤	٠,١٦
٣٢٣٢,٠٨	١٥,٧٦	١٣٤,٧٠	٠,٢٩	٢١٠,٧٩	٠,٤٥	٣١٣,٢٩	١,٦٤	٢١١,٥١	٠,١٨
٦٤٣,٢٣	٣,١٤	١٤٣,٥١	٠,٣١	٢٣٥,٣٨	٠,٥١	٣٤٩,١٣	١,٨٢	٢٢٦,٣٩	٠,١٩
٣٦٠٧,٦٣	١٧,٥٩	١٥٦,٣٨	٠,٣٤	٢٨٢,٩٠	٠,٦١	٤٤٣,٦٠	٢,٣٢	٢٨٥,٤٩	٠,٢٤
١٠٠٧,٨٧	٤,٩٢	١٦٢,٠٤	٠,٣٥	٣٤٧,٨١	٠,٧٥	٥٢١,٩٣	٢,٧٣	٣٢٢,٩٦	٠,٢٨
١٦٥١,٢١	٨,٠٥	١٧٣,٤٣	٠,٣٧	٤٠٩,٦٨	٠,٨٨	٥٧٨,٤٩	٣,٠٢	٣٤٦,٣٦	٠,٣٠
٢٠٢٨,٠٨	٩,٨٩	١٨١,٣٨	٠,٣٩	٥٢٥,١٨	١,١٣	٦٤٥,٧٧	٣,٣٧	٣٧٤,٠٥	٠,٣٢

١٢ - النتائج والتوصيات

تجدر الإشارة في بداية هذا الجزء الختامي من الدراسة إلى أن التقرير المقدم من بعثة منظمة العمل الدولية عن إستراتيجية الإستخدام في مصر قد ركز تركيزاً كبيراً على موضوع الأجور في مصر من حيث تطورها التاريخي وهياكلها المختلفة وتأثير عدم تخطيطها السليم على مسيرة الإقتصاد القومي المصري^(١) ، ولكن هذا التقرير لم يتطرق من بعيد أو قريب إلى ربط موضوع الأجور بموضوع الإنتاجية بصورة مباشرة وعليه سوف تكون مجموعة النتائج والتوصيات التالية أكثر شمولاً مما جاء في التقرير المشار إليه :-

١ - سبق أن نوهنا في مقدمة هذه الدراسة إلى حتمية الإهتمام بالتخطيط السليم لعنصر الأجر الذي يمثل سلاحاً ذا حدين فهو يعتبر من ناحية عنصراً مؤثراً من عناصر تكلفة الإنتاج السلعي والخدمي ومن ثم يعتبر أحد المحددات الرئيسية لأسعار مختلف المنتجات والخدمات ، كما وأنه من ناحية أخرى يمثل الدخل الرئيسي لغالبية أفراد المجتمع محدداً بذلك قدراتهم الشرائية وبالتالي مستويات معيشتهم . وعليه يصبح من الضروري حتمية الموازنة بين هاتين الكفتين بشكل يضمن عدم إرتفاع الأسعار بصورة غير منطقية ، وفي نفس الوقت الإرتقاء التدريجي بمستويات معيشة مجموع العاملين وبالتالي مجموع أفراد المجتمع .

٢ - ركزت الدولة كثيراً في السنوات السابقة فيما يتعلق بموضوع الأجور على النواحي المرتبطة بصفة أساسية بموضوع العدالة ، وهو أمر لا يمكن رفضه

1- Bent Hansen and Samir Radwan, Employment Opportunities and Equity in Egypt, I.L.O., 1982.

ولكنه لا يجب أن يكون المدخل الوحيد الذى يبنى على أساسه تخطيط الأجور بل يجب أن يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالموضوعات الرئيسية التالية :-

- أ . توازن سوق العمل فى مصر من حيث الحد من الفجوة القائمة بين كل من العرض من القوى العاملة والطلب عليها ، ليس فقط على المستوى القومى ولكن بصفة أساسية على كل من المستوى القطاعى والمهنى ، وبدون ذلك يمكن أن تظهر فى المجتمع البطالة بأشكالها المختلفة ، أو العجز فى بعض فئات العاملين مما يؤثر تأثيراً سلبياً على تنفيذ مشروعات الخطة وتحقيق أهداف الإنتاج ومن ثم التنمية.
- ب . الربط الكامل بين مدخلات ومخرجات العملية التدريبية والتعليمية بمختلف مستوياتها وبين الاحتياجات الفعلية للعمل من مختلف التخصصات والمستويات من ناحية أخرى وبين مستويات الأجور من ناحية ثالثة .
- ج . ضرورة الأخذ بعين الاعتبار احتياجات أسواق العمل الخارجية من العمالة المصرية بحيث توضع مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التى من شأنها تلبية احتياجات هذه الأسواق دون ما إخلال بالاحتياجات المحلية وما يمكن أن يصاحبه ذلك بالضرورة من ارتفاع عشوائى للأجور يصعب التحكم فيه ويؤدى إلى التأثيرات السلبية السابق الإشارة إليها .
- د . يجب الأخذ فى الاعتبار عند تخطيط الأجور المتغيرات الرئيسية التالية :-
 - طبيعة العمل ممثلة فى درجة صعوبة هذا العمل وما يتطلبه من جهد عضلى ونفسى وذهنى .
 - المستوى الذى يتطلبه العمل من التعليم والتدريب والخبرة .
 - موقع العمل ، أى ضرورة أخذ البعد الإقليمى عند تخطيط الأجور حيث أن ذلك يؤثر تأثيراً جوهرياً على الحركة الداخلية للعمالة وبالتالي للسكان ، وعليه فإنه لا يمكن التفكير فى إعادة توزيع السكان فى مصر بمعزل عن ربط ذلك بسياسه مناسبة للأجور .

- الأهمية القومية للعمل ، وهذه بطبيعة الحال قد تتغير من آونة لأخرى طبقاً لمراحل التنمية المختلفة التى يمر بها المجتمع ، وهو الأمر الذى يؤكد ضرورة إعادة النظر فى سياسات وهياكل ومستويات الأجور من مرحلة لأخرى .

- نؤكد هنا وجوب عدم الحديث عن حد أدنى للأجور حيث أن هذا الحد يختلف من فئة من العاملين لأخرى ومن مرحلة لأخرى لذات الفئة ، لذلك يجب الحديث عن الحدود الدنيا للأجور وعلى أن تربط تلك الحدود الدنيا بمستويات الأسعار وتكلفة المعيشة ومتوسط عدد أفراد الأسرة ، ومدى توفر الخدمات المجانية المناسبة بحيث تضمن الدولة عملية إعادة الإنتاج السليمة للعامل ومن يعولهم ، وفى هذا ضمان أكيد لطول العمر الإنتاجى للعاملين بمختلف القطاعات بالدولة .

١ - إتضح من التحليل السابق على المستويين القطاعى والقومى عدم وجود العلاقة السليمة بين الأجور من ناحية والإنتاجية من ناحية أخرى وتطور كل منهما بدرجات تختلف من قطاع لآخر ، ولكنها فى جميع الأحوال تسبب كثيراً من المشكلات الإقتصادية وبصفة خاصة داخل منشآت القطاعين العام والحكومى وماترتب ويترتب على ذلك من خسائر متراكمة تعاني منها الوحدات الإنتاجية وبصور مختلفة ، وتدنى مستويات الخدمة فى الوحدات الخدمية .

وعليه يجب العمل ، ولوبصورة تدريجية ، على تحقيق القاعدة الذهبية والتي تحتم أن يكون معدل نمو الأجور على مستوى المنشأة والقطاع والدولة أقل من أو بحد أقصى مساوياً لمعدل نمو الإنتاجية المناظر ، وفى هذا ضمان أكيد لتحقيق فوائض حقيقية ومتراكمة تساعد مختلف المستويات على الإعتماد شبة الكامل فى مراحل مقبلة على التمويل الذاتى لإحتياجاتها المختلفة من توسعات أو إعادة تأهيل بعض المنشآت أو تطويرها وتحديثها الخ

ويمكن تحقيق ذلك بإتخاذ بعض أو كل الخطوات التالية :-

- أ. العمل على وضع وتنفيذ خطة متكاملة للتنمية البشرية تضمن تدريب وإعادة تدريب مختلف مستويات العاملين في الدولة للإرتقاء بمستويات الأداء ، وذلك في إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
 - ب . حسن إختيار القيادات القادرة على تفهم وتنفيذ برامج العمل المختلفة المتضمنة في خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعلى أن يتم تقييم دورى لتلك القيادات والعمل على إبقاء الصالح منهم فقط .
 - ج . الإهتمام بالتخلص من الإختناقات في المنشآت الإنتاجية والخدمية وهى غالباً مالا تتطلب إستثمارات كبيرة وفى نفس الوقت تؤثر تأخيراً إيجابياً واسعاً على نقاج العمل .
 - د . إعطاء مزيد من الإهتمام للصيانة الدورية وبصفة خاصة فى المنشآت الصناعية ، وتوفير المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق ذلك .
- لم تتطرق هذه الدراسة حتى الآن للدخول الإضافية للعاملين من العمل ممثلة فى الحوافز وأجور ساعات العمل الإضافية والبدلات والمكافآت الخ ، وهى غالباً ماتمثل نسبة كبيرة من الأجر الأساسى فى مصر وبصفة خاصة فى السنوات القليلة الماضية .

وإذا كانت هناك مشكلة تواجه إمكانية التغيير الجذرى السريع فى مستويات وهياكل الأجور الأساسية فى المجتمع ، فإننا نجد أن مرونة الأجور الإضافية بمعناها الواسع يمكن أن تساعد مساعدة ملموسة على حل المشكلة ، بمعنى أن تكون أجور ساعات العمل الإضافية ممثلة لساعات عمل

إضافية فعلية ويحتاج اليها العمل فعلاً ، وكذلك الحال بالنسبة للحوافز فيجب ان تكون مقابل أداء إضافي يزيد عن الحد الأدنى من هذا الأداء ، أو العمل المقابل للأجر الأساسي ، دون ما وجود حدود عليا لهذه الحوافز طالما زاد العطاء بلا حدود ، وهنا نضمن الربط الوثيق بين دخول العاملين وإنتاجيتهم دون المساس ، ولو في الأجل القصير ، بمستويات الأجر الأساسية .

وفي هذا المقام يفضل أن نورد التعريف السليم والمتكامل لحوافز العمل المادية والذي ينص على أن :-

الحافز المادي هو أى مبلغ يزيد عن الأجر الأساسي ويصرف للعامل مقابل أى زيادة فى الكم أو الكيف عن الحد الأدنى المقرر له نظير أجره الأساسي وفـسـى ذات ساعات العمل الرسمية المقررة ، وبشرط أن يكون هناك تناسب طردى محسوب بين الزيادة فى العمل والحافز ، وبشرط ألا يضطر العامل لصرف هذا الحافز أو جزء منه لاستكمال حاجاته الضرورية .

ومن هذا التعريف يمكن تحديد الشروط الأساسية الواجب توافرها لضمان سلامة تنفيذ نظم الحوافز لصالح كل من العامل والمجتمع ، على النحو التالى :-

أ . توفر معدلات أداء نمطية موضوعة على أسس علمية سليمة وتعكس الوضع الفعلى فى كل منشأة ، لتكون أساساً سليماً للحساب ، ومن وجهة النظر الفعليه لانجد إهتماماً مناسباً بهذا الموضوع فى معظم منشآت الحكومة والقطاع العام .

ب . ضرورة ضمان تحديد الحدود الدنيا المناسبة للأجور الأساسية والسابق الإشارة اليها والا أصبحت الحوافز تخضع أساساً لعوامل إجتماعية

فقط وتتخذ كوسيلة لاستكمال الأجور الأساسية دون مارتبطها بمستويات الإنتاجية. أن تكون الحوافز المدفوعة فعلاً من فائض فعلى فى العملية الإنتاجية والخدمية يتقاسمه كل من العاملين والمنشأة ، وبهذا تكون الحوافز حافزة فعلاً لكل الأطراف المعنية .

يفضل أن يتم تحقيق المزيد من الإنتاج ، كمّاً و/أو كيفاً ، فى نفس ساعات العمل المقررة رسمياً ، وهو المبدأ الذى يعنى إرتفاع مستويات الأداء والإنتاجية ، وهذا هو المدخل الأساسى لتخفيض عدد ساعات أو أيام العمل الأسبوعية دون مسا مساس بحجم أو مستوى هذا العمل .

يكثّر الحديث غالباً عن الحوافز المادية الإيجابية مع إغفال للجناح الآخر — الضرورى والخاص بالحوافز المادية السلبية ، ولا يمكن جنى ثمار الحوافز الإيجابية فى غياب نظم موضوعية للعقاب تطبق على من يقل أداءه عن معدلات الاداء النمطية السابق الإشارة إليها .

وأخيراً نؤكد هنا مرة أخرى حتمية الربط بين معدلات نمو الأجور ، أو بصفة عامة بين معدلات نمو دخول العاملين من عملهم وبين معدلات نمو إنتاجيتهم وبصورة مدروسة وذلك لصالح الفرد العامل والمجتمع معاً .

والله ولى التوفيق ،